

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الرقم التسلسلي/2020

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

في العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

العنوان:

انعكاس السياسة الإستثمارية والتجارية على المردودية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة مؤسسة أ ب ل ك للاستيراد والتصدير-تبسة-
للفترة 2015-2018

إعداد الطلبة:

إشراف الأستاذ:

د.سليم جابو

- أكرم بوعكاز
- عبد العليم دريد

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
إسماعيل عنان	أستاذ مساعد -أ-	رئيسا
سليم جابو	أستاذ محاضر-أ-	مشرفا ومقررا
خالد براهيم	أستاذ محاضر-أ-	مناقشا

السنة الجامعية: 2019-2020

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الرقم التسلسلي/2020

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

في العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

العنوان:

انعكاس السياسة الإستثمارية والتجارية على المردودية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة مؤسسة أ ب ل ك للاستيراد والتصدير-تبسة-للفترة 2015-2018

إشراف الأستاذ:

د.سليم جابو

إعداد الطلبة:

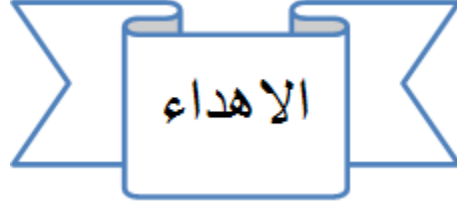
- أكرم بو عكاز

- عبد العليم دريد

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة :

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
إسماعيل عنان	أستاذ مساعد -أ-	رئيسا
سليم جابو	أستاذ محاضر-أ-	مشرفا ومقررا
خالد براهيم	أستاذ محاضر-أ-	مناقشا

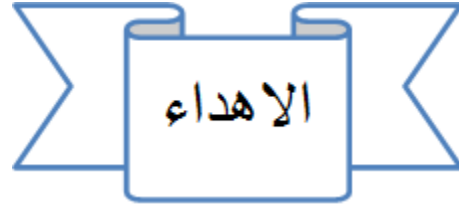
السنة الجامعية: 2019-2020



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ها هنا تختلط دموع فرحتي بتخرجي ودموع حزني بوداع أحبتي وأسرتي الثانية
ونحن اليوم نفترق لكن فرحتنا بتخرجنا تنسينا ذلك
ولذلك أهدي تخرجي هذا إلى
إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى أبي العزيز حفظه الله ورعاه
إلى من حملتني وربتني وكانت دائما إلى جانبي وأعانتني بالدعوات
إلى سر وجودي إلى من كانت دعواتها سر نجاحي أمي أطال الله في عمرها
إلى من يعجز اللسان عن وصفهم إلى من شاركوني أفراحي وأحزاني اخوتي اطال الله وجودهم
إلى أخي الذي لم تنجبه أمي سندي دائما فالحياة محمد بورنان حفظه الله ورعاه
إلى كل من أحبهم في الله إلى كل أصدقائي المقربين
إلى كل من وصفهم قلبي ولم يذكرهم قلبي

عبد العليم



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أهدي تخرجي هذا إلى
إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا الفانية
إلى روح أبي الزكية الطاهرة
إلى أمي العزيزة الغالية التي ترمت من أجلي أطال الله وجودها
إلى إخوتي الأعزاء حفظهم الله ورعاهم
إلى صديقي العزيز سندي دائما فالحياة محمد بورنان حفظه الله ورعاه
إلى كل أصدقائي المقربين
إلى جميع أفراد الأسرة الجامعية
إلى كل هؤلاء وهؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

أكرم



الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات نشكر الله عز وجل على إتمام هذا العمل، ونصلي ونسلم على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أتوجه بخالص بالشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ المشرف "الدكتور سليم جابو" على مساعدته لنا وتشجيعه لنا من بداية البحث، واسدائه النصائح، وارشادنا، ومنك تعلمنا كيف يكون التفاني والإخلاص في العمل، وله منا خالص التقدير والاحترام، كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة المذكرة و صرفهم جزء من وقتهم الثمين لأجل قراءتها وابداء ملاحظاتهم السديدة، ونشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى انعكاس السياسة الإستثمارية والتجارية على المردودية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة مؤسسة أ ب ك ل للتصدير والاستيراد (ولاية تبسة)، خلال الفترة 2015-2018. ولتحقيق هدف الدراسة تم الإعتماد على البيانات المالية للمؤسسة، وحساب النسب والمؤشرات المالية المتعلقة بالسياسة الإستثمارية والتجارية والمردودية المالية. وبلاستعانة ببرنامج Eviews10 تم نمذجة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة في (السياسة الإستثمارية، السياسة التجارية، السياسة التمويلية)، والمتغير التابع والمتمثل في المردودية المالية، وهذا خلال فترة الدراسة.

توصلت الدراسة إلى هناك انعكاس إيجابي وقوي للسياسة التجارية على المردودية المالية للمؤسسة، غير أن السياسة الإستثمارية للمؤسسة ليس لها انعكاس على مردوديتها المالية.

الكلمات المفتاحية: سياسة استثمارية؛ سياسة تجارية؛ مردودية مالية؛ نمذجة مالية؛ مؤسسة أ ب ك ل للتصدير والاستيراد –

تبسة.

Abstract

This study aims to know the extent to which the investment and trade policy reflects on the financial returns of small and medium enterprises, a case study of the APEQ Corporation for Export and Import (Tebessa Governorate), during the period 2015-2018. To achieve the objective of the study, the financial statements of the Corporation were relied upon, calculating ratios and financial indicators related to investment and commercial policy and financial return. With the help of Eviews10, the relationship between the independent variables (investment policy, trade policy, financing policy), and the dependent variable represented in financial return was modeled during this study period.

The study found that there is a positive and strong reflection of the commercial policy on the financial performance of the institution, but the investment policy of the institution has no reflection on its financial returns. nce of the institution improves.

Keywords: investment policy; Commercial policy; Financial return; Financial modeling; APEQ Corporation for Export and Import – Tebessa-

فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
I	ملخص
II	فهرس المحتويات
VIII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال
X	قائمة الملاحق
XI	قائمة المختصرات والرموز
أ-و	مقدمة عامة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة
3	المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة الإستثمارية
3	1- مفهوم السياسة الإستثمارية
4	2- أهداف السياسة الإستثمارية
4	3- أنواع السياسة الإستثمارية
5	المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول السياسة التجارية.
5	1- تعريف السياسة التجارية
6	2- أهداف السياسة التجارية
7	3- أدوات السياسة التجارية
12	المطلب الثالث: تحليل المردودية المالية على السياسة الإستثمارية والتجارية
12	1- مفهوم المردودية المالية
15	2- قياس المردودية المالية والعوامل المؤثرة فيها

17	3- الاليات المحددة للمردودية المالية
18	4- انعكاس السياستين التجارية والإستثمارية على المردودية المالية
19	المبحث الثاني: نتائج الدراسات السابقة حول الدراسة
19	المطلب الأول: نتائج دراسات متعلقة بالسياسة الإستثمارية والتجارية
19	1- دراسة عبد القادر بابا (2004) لسياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العلمية الراهنة
20	2- دراسة منير نوري (2018) لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية
20	3- دراسة سالم ميادة لأثر مخاطر المديونية على سياسات الاستثمار
21	4- دراسة فلة عاشور لانعكاسات السياسة التجارية على تطور التجارة الخارجية فالجزائر
21	المطلب الثاني: نتائج دراسات متعلقة بالمردودية المالية
21	1- دراسة علي الأبيض (2014) لأثر الرفع المالي على المردودية المالية
22	2- دراسة عكوش محمد امين (2011) لاثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية.
23	3- دراسة عبد المالك مهري (2013) لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشر قياس المردودية المالية
23	المطلب الثالث: تقييم الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها
23	1- مايميز دراستنا عن باقي الدراسات من حيث عينة الدراسة
23	2- مايميز دراستنا عن باقي الدراسات من حيث فترة الدراسة
23	3- مايميز دراستنا عن باقي الدراسات من حيث الطريقة
24	4- مايميز دراستنا عن باقي الدراسات من حيث النتائج
24	5- مايميز دراستنا عن باقي الدراسات من حيث الأداة المستخدمة
25	خلاصة الفصل الاول
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لإنعكاس السياسة الإستثمارية والتجارية على المردودية المالية لمؤسسة أ ب ل ك للتصدير والاستيراد	
27	تمهيد

28	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
28	المطلب الأول: مجتمع الدراسة
28	1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
29	2- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
30	3- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
30	المطلب الثاني: عينة الدراسة
30	1- نشأة مؤسسة أب ل ك للتصدير والاستيراد
31	2- الهيكل التنظيمي للمؤسسة
32	3- أهداف هذه المؤسسة
33	المطلب الثالث: أدوات وأساليب الدراسة
33	1- المؤشرات المالية
34	2- نسب المردودية المالية
34	3- أساليب الدراسة
35	المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة
35	المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة
35	1- تطور رقم الأعمال والإحتياج لرأس المال العامل
36	2- عناصر المردودية المالية وأنشطة الإستغلال
38	3- معدل المردودية المالية والسياسة الإستثمارية والتجارية
40	4- أثر السياسة الإستثمارية والتجارية على المردودية المالية
44	المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج
44	1- تحليل تطور رقم الأعمال والإحتياج لرأس المال العامل
44	2- تحليل عناصر المردودية المالية وأنشطة الإستغلال
45	3- تحليل معدل المردودية المالية والسياسة الإستثمارية والتجارية
46	4- تحليل أثر السياسة الإستثمارية والتجارية على المردودية المالية

47	خلاصة الفصل الثاني
49	خاتمة عامة
52	قائمة المراجع
i	الملاحق

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
12	أهم أدوات السياسة التجارية	الجدول 01
35	تطور رقم الأعمال والاحتياج لرأس المال العامل	الجدول 02
36	تطور عناصر المردودية المالية ورقم الأعمال	الجدول 03
38	تطور معدل المردودية المالية والسياسة الإستثمارية والتجارية	الجدول 04
41	نماذج الإنحدار الخطي بين متغيرات الدراسة	الجدول 05

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
14	مركبات المردودية المالية	الشكل 01
36	تطور رقم الأعمال والإحتياج لرأس المال العامل	الشكل 02
38	عناصر المردودية المالية وأنشطة الإستغلال	الشكل 03
39	معدل المردودية المالية والسياسة الإستثمارية والتجارية	الشكل 04
40	نمو المردودية المالية والسياسة الإستثمارية والتجارية	الشكل 05
42	التمثيل البياني لنموذج إنحدار المردودية المالية على السياسة التجارية	الشكل 06
43	التمثيل البياني لنموذج إنحدار المردودية المالية على السياسة الإستثمارية	الشكل 07
44	التمثيل البياني لنموذج إنحدار المردودية المالية على السياسة التمويلية	الشكل 08
45	التمثيل البياني لنموذج إنحدار المردودية المالية على السياسة التجارية والإستثمارية والتمويلية	الشكل 09

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
i	الميزانيات المالية الخاصة بالمؤسسة خلال السنوات 2018-2016	الملحق 01
v	جدول حساب النتائج للمؤسسة الخاص خلال السنوات 2018 - 2016	الملحق 02
ix	نتائج برنامج Eviews10	الملحق 03

المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الأجنبية	الاختصار
السياسة الإستثمارية	Investment Policy	IP
السياسة التجارية	Politique Déchange	PD
المردودية المالية	Rendement Financier	RF
السياسة التمويلية	Politique de Financement	PF
رقم الأعمال	Chiffre Daffaire	CA
الأصول الاقتصادية	Actifs Economique	AE
الإحتياج في رأس المال العامل	Besoin en Fonds de Roulement	BFR
الأموال الخاصة	Capitaux propres	CP
الأصول الثابتة	Immobilisation	IM
جدول حساب النتائج	Tableau de Calcul des Résultats	TCR
أصول جارية	Actifs Courants	AC
خصوم جارية	Passifs Courants	PC
النتيجة الصافية	Résultat Net	Rnet
إستثمارات	Investissements	I

مقدمة عامة

1. توطئة

يعتبر الهدف الأساسي الذي تصبو إليه أي مؤسسة اقتصادية هو الإستمرارية، والبقاء في السوق سواء كانت عمومية أو خاصة، كبيرة أو صغيرة، ومن أجل تحقيق ذلك عليها أن تقوم ببعض الإجراءات، وإستعمال العديد من الوسائل في كيفية إختيارها لطرق التمويل المناسبة لها، وتحديد البديل الأحسن من طرق التمويل.

حيث أصبحت المردودية تشكل عنصرا هاما في التسيير العقلاني للمؤسسة فدراساتها وتحليلها بالنسبة للمؤسسة، هو عبارة عن عملية التنبؤ واكتشاف نقاط الضعف ونقاط القوة في المؤسسة وبالتالي تبيان ما إذا كانت تتمتع بصحة مالية جيدة أم أنها في طريق الزوال، وهل تسمح لها بمواجهة الأخطار في المستقبل والذي يضمن لها البقاء والإستمرارية.

ولمعالجة الإختلالات في المردودية المالية للمؤسسة وجب تفاعل جملة من السياسات، حيث تعتبر السياسة الإستثمارية والتجارية من أبرز الآليات لمعالجة اختلال المردودية المالية وتحقيق الدور الأعظم في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة ومواكبة التسابق والتنافس.

وللتنبؤ بالوضعية المستقبلية ودراسة المردودية المالية لمؤسسة أ ب ل ك للتصدير والاستيراد، وجب دراسة سياستها التجارية والإستثمارية، من خلال التحليل المالي وذلك بالإعتماد على القوائم المالية الخاصة بهذه المؤسسة، من أجل إستخراج النسب المالية الخاصة بالسياستين التجارية والإستثمارية، التي تساعد في الكشف عن المردودية المالية لمؤسسة أ ب ل ك للتصدير والاستيراد.

2. طرح الإشكالية

تأتي هذه الدراسة لمعالجة إنعكسات السياسة الإستثمارية والتجارية على المردودية المالية للمؤسسات والصغيرة والمتوسطة.

وعلى هذا الأساس فإن التساؤل الجوهرى الذي تحاول الدراسة الإجابة عليه يمكن صياغته على النحو الأتي:

ما مدى انعكاس السياسة الإستثمارية والتجارية على المردودية المالية لمؤسسة أ ب ل ك للتصدير والاستيراد

خلال الفترة 2015-2018؟

ولكي يتسنى لنا التطرق لمختلف جوانب الموضوع إرتأينا تجزئة هذه الإشكالية إلى التساؤلات الجزئية أدناه:

- ما مدى مساهمة الأموال الخاصة في تحقيق النتيجة الصافية لمؤسسة أ ب ل ك للتصدير والاستيراد؟
- ما مدى تأثير السياسة التجارية على المردودية المالية لمؤسسة أ ب ل ك للتصدير والاستيراد؟
- ما مدى تأثير السياسة الإستثمارية على المردودية المالية لمؤسسة أ ب ل ك للتصدير والاستيراد.

3-فرضيات البحث

كمحاولة مبدئية للإجابة على تساؤلات البحث تم صياغة الفرضية العامة الآتية؛ وسيتم دراستها من خلال هذا الموضوع: للسياسة التجارية والإستثمارية إنعكاس إيجابي على المردودية المالية لمؤسسة أ ب ل ك للتصدير والإستيراد؛ وتتفرع هذه الفرضية العامة إلى الفرضيات الجزئية التالية:

- تتمتع مؤسسة أ ب ل ك للتصدير والإستيراد بقدره مستمرة على توليد الأرباح ومكافئة المساهمين في رأس مالهم؛
- تنعكس السياسة التجارية بالإيجاب على المردودية المالية لمؤسسة أ ب ل ك للتصدير والإستيراد؛
- للسياسة الإستثمارية انعكاس إيجابي على المردودية المالية لمؤسسة أ ب ل ك للتصدير والإستيراد.

4-مبررات اختيار البحث

إختيار موضوع هذا البحث المعنون بـ “إنعكاس السياسة الإستثمارية والتجارية على المردودة المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لم يكن وليد الصدفة بل كان لعدة إعتبرات أهمها:

- إرتباط الموضوع بمجال تخصصنا وهو مالية المؤسسة؛
- الرغبة في التعمق بمجال السياسة الإستثمارية والتجارية،
- الرغبة في إجراء دراسة تحليلية تتيح إستخدام الأدوات والمؤشرات ونسب التوازن المالي؛
- الرغبة في إثراء المعارف والمكتسبات الخاصة بالمردودية المالية؛
- نقص الدراسات التي عالجت السياسة الإستثمارية والتجارية وإنعكاسها على المردودية المالية ورغبة منا في إثراء الساحة العلمية بهذا الموضوع.

5-أهداف الدراسة

يعتبر الهدف الأساسي من هذه الدراسة إبراز إنعكاسات السياسة الإستثمارية والتجارية على المردودية المالية، ويمكن تلخيص أهم أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- التعرف على الإطار النظري للسياسة الإستثمارية والتجارية وكذلك المردودية المالية لمؤسسة أ ب ل ك للتصدير والإستيراد؛
- إبراز أهمية الدور الفعال للسياسة الإستثمارية والتجارية في تحسين المردودية المالية لمؤسسة أ ب ل ك للتصدير والإستيراد؛
- تحليل وصف أثر المتغيرات على المردودية المالية بإستخدام تحليل القوائم المالية لمؤسسة أ ب ل ك للتصدير والإستيراد.

6-أهمية البحث

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال الدور الذي تلعبه السياسة الإستثمارية والتجارية وانعكاسها على المردودية المالية، حيث تعتبر من أهم السياسات التي يمكن من خلالها تقييم المردودية المالية الخاصة بمؤسسة أ ب ل ك للتصدير والإستيراد، وكيفية تطبيق هذه السياسات للوصول إلى نتائج تشخيص الوضعية الفعلية للمؤسسة لتحسين المردودية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

7-إطار البحث

يهتم البحث بدراسة إنعكاس السياسة الإستثمارية والتجارية على المردودية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تتم الدراسة على مؤسسة أ ب ل ك للاستيراد والتصدير، للفترة الممتدة من 2015-2018.

8-منهج البحث والأدوات المستخدمة

نظرا لطبيعة البحث وبغية إنهاء تطلعات الدراسة سوف يتم الإعتماد على جل المناهج المستعملة في البحوث والدراسات الإقتصادية والمالية، حيث يتم توظيف كل منهج كلما دعت الحاجة البحثية لذلك. وبشكل عام، فقد تم إنتهاج المنهج الوصفي لوصف معطيات الدراسة سواء نظريا أو تطبيقيا مع إستخدام بعض المؤشرات والنسب المالية لتحليل الإنعكسات، ومن بين الأدوات المنهجية المتبعة أيضا فقد تم الإعتماد على أسلوب دراسة حالة من أجل معرفة مدى انعكاس السياسة الإستثمارية والتجارية على المردودية المالية، الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة، ومن أجل عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية، يتم إستخدام الصيغ الرياضية والاحصائية المتبوعة برسومات بيانية.

9-مرجعية البحث

يوجد من الرسائل والمقالات ما تناول بعض عناصر هذا الموضوع بشكل جزئي، سواء من ناحية المتغيرات أو من ناحية الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة. يلاحظ من خلال المصادر والمراجع التي تم الإطلاع عليها حول هذا الموضوع، ان معظم الدراسات متقاربة عموما وتصب في موضوع السياسة الإستثمارية أو التجارية وكذلك المردودية المالية، حيث شملت الدراسات كل متغير على حدى غير أننا من خلال هذه الدراسة نسعى إلى تسليط الضوء انعكاس السياسة الإستثمارية و التجارية على المردودية المالية.

10-صعوبات الدراسة

صعوبة الحصول على البيانات المالية من المؤسسة الاقتصادية عينة الدراسة، نظرا للوضع الصحي الذي تمر به البلاد وهو تفشي فيروس كورونا -Covid19-

عدم توفر المراجع التي تتناول المتغيرين في آن واحد -حسب علم الطالبين-

11-هيكل الدراسة

للتوصل إلى النتائج المطلوبة وفقا لمنهجية علمية، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين مسبقين بمقدمة عامة وتنتهي بخاتمة عامة تحتوي على جملة من التوصيات والأفاق.

الفصل الأول بمثابة مقدمة تهدف للتعريف بمجال الدراسة حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، خصص الأول لعرض المفاهيم المتعلقة بالسياسة الإستثمارية والتجارية وكذا التعرف إلى المفاهيم الأساسية حول المردودية المالية، أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض وتقييم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى عرض ما يميزها عن بقية الدراسات؛ أما الفصل الثاني يأتي للتطرق إلى الجانب التطبيقي للدراسة، حيث تم تقسيمه هو الآخر إلى مبحثين، خصص الأول لعرض الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض ومناقشة نتائج الدراسة.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية

للدراسة

تمهيد

تهدف أي مؤسسة إقتصادية لتحقيق مردودية جيدة، حيث تعتبر المردودية المالية أداة لقياس الفعالية وإخاذ القرارات المناسبة، بالإضافة إلى أنها طريقة وسبيل لمراقبة ومتابعة نشاط المؤسسة.

تصبو معظم المؤسسات إلى تحقيق المردودية المالية المطلوبة، لذا يترتب عليها أن تسخر كل طاقتها وإمكاناتها والوسائل المتاحة، لغرض تحقيق الأهداف المرسومة والمرجوة، ومن بينها المحافظة على سياساتها الإستثمارية والتجارية الخاصة بالمردودية المالية، ومعرفة أهميتهما وإنعكاسهما على المردودية المالية.

وسيتم التطرق في هذا الفصل للمبشرين التاليين:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة،
- المبحث الثاني: نتائج الدراسات السابقة حول الدراسة،

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

تسعى أي مؤسسة إلى تحقيق الأرباح وتوفير الأموال الكافية لضمان إستمرارها، كان ذلك بتبني سياسات إستثمارية وسياسات تجارية، لما لها من إنعكاسات كبيرة على المردودية المالية للمؤسسة.

ومحاولة منا للإلمام بمختلف أساسيات السياسة التجارية والإستثمارية وكذلك المردودية المالية، إختارنا تقسيم المبحث إلى ثلاثة مطالب، حيث سيندرج في المطلب الأول المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسياسة الإستثمارية، وفي المطلب الثاني المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسياسة التجارية، وفي المطلب الثالث تحليل المردودية المالية على السياسة الإستثمارية والتجارية.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة الإستثمارية

تولي جميع الدول أهمية بالغة لسياسات الإستثمار لما لها من تأثير على المستثمر وجعله في وضع يسمح له ويساعده على التعامل مع هذه السياسات من أجل تحقيق الأهداف المرغوبة.

1- مفهوم سياسات الإستثمار

1-1- تعريف السياسة الإستثمارية

تعرف السياسة الإستثمارية على أنها مجموعة القواعد والأساليب والإجراءات التي تقوم بها الدولة في أي مجتمع لتحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية وفي إطار تحقيق أكبر عدد ممكن من الزيادة في الطاقة الإنتاجية في الإقتصاد القومي، مع توزيع الإستثمارات على القطاعات والأنشطة والأقاليم الإقتصادية بالشكل الذي يحقق أعلى معدل نمو إقتصادي ممكن خلال فترة زمنية محددة.¹

1-2- أهمية السياسة الإستثمارية

وتتمثل في:²

- تحقيق أكبر معدل نمو إقتصادي ممكن؛
- تحقيق التوظيف الكامل؛
- زيادة القيمة المضافة القومية (القيمة المضافة)؛
- إسهام في دعم ميزان المدفوعات؛
- تحسين قيمة العملة الوطنية.

¹-محمد اريالله (2010)، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص 55.

²-عبد الحميد عبد المطلب (2003)، السياسات الاقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي، القاهرة، مصر، ط1، ص180.

2- أهداف السياسة الإستثمارية

تتمثل أهم أهداف السياسة الإستثمارية في: ¹

- **المحافظة على الإستثمارات القائمة وحمايتها:** إذا أن الطاقة الإنتاجية لأي دولة تقاس بما يملكه من أدوات الإنتاج المتاحة والمستغلة في آن واحد، وهي التي توفر للمجتمع مختلف السلع والخدمات التي يحتاجها وتتيح له إمكانية التصدير ومن ثم تمويل الواردات.

- **تطوير القدرات الإنتاجية للوطن:** نظرا لتطور حاجات المجتمع من السلع والخدمات كما ونوعا فإنه من المنطق أن تتطور الأدوات المنتجة بما يحقق التوازن بين الطلب عليها والعرض الموفر لها.

- **إحداث فائض في الإنتاج:** يهدف تصديره والحصول على العملات الصعبة الضرورية لتمويل العمليات الاستيراد، إذ لا يمكن أن تنعزل عن أي دولة في علاقاتها التجارية عن المجتمع الدولي، سواء تصديرا أو استيرادا.

- **خلق مناصب الشغل وتخفيض البطالة:** من الأهداف الأساسية لأي سياسة اقتصادية البحث عن التشغيل الكامل وذلك من خلال الاستعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج ومن بينها العمل.

3- أنواع السياسة الإستثمارية

هناك عدة أنواع لسياسات الاستثمار يمكن تحديدها على النحو التالي: ²

- **سياسة تحديد أولويات اختيار المشروعات الإستثمارية:** في هذه الحالة يقوم صانع السياسة الإستثمارية بتحديد أولويات للبدائل الإستثمارية، انطلاقا من محدودية الموارد المتاحة من أجل استخدامها أحسن استخدام، في كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي للاقتصاد القومي، و يعتبر، في هذا المجال، أن معيار تعظيم القيمة المضافة معيارا مناسب لتحديد أولويات المشروعات الإستثمارية من أجل تحقيق أهداف سياسات الاستثمار.

- **سياسة التوزيع القطاعي للإستثمار:** هنا يعمل صانعو السياسات الإستثمارية على تصميم سياسة التوزيع القطاعي للإستثمار على مرحلتين هما:

المرحلة الأولى: يتم وضع خريطة استثمارية تقوم على أساس تحديد الأنشطة الاقتصادية بكل أبعادها، وتنقسم هذه الأنشطة من الناحية الاقتصادية إلى مجموعة الأنشطة السلعية و مجموعة الأنشطة الخدمية الإنتاجية (أنشطة الخدمات الإنتاجية، أنشطة الخدمات الاجتماعية).

المرحلة الثانية: يتم تحديد أولويات الأنشطة التي تهتم بها السياسة الإستثمارية، وبناء على ذلك تتحدد توجهات وحوافز ومزايا وأدوات السياسة الإستثمارية.

- **سياسة توزيع الإستثمار بين القطاع العام و الخاص:** في هذا المجال يضع صانع سياسة الاستثمار الأوزان النسبية الملائمة للاقتصاد القومي لكل من القطاع الخاص والعام، والتي تؤدي في النهاية إلى تحقيق أكبر درجة من الكفاءة الاقتصادية الممكنة

¹-هوشيار معروف(2009)، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، ص49.

²-ارياالله محمد (2010)، مرجع سبق ذكره، ص ص 56-57

في إطار الأهداف التي يراد تحقيقها من كلا القطاعين دون تحيز. ويلاحظ في هذا المجال أن الاتجاه السائد في معظم دول العالم، الاعتماد على آليات السوق وتطبيق الخوصصة، مما يجعله الاتجاه المشجع للاستثمار الخاص.

- سياسة تشجيع الإستثمار الأجنبي والمناطق الحرة: تعني استخدام الأدوات و الحوافر والمزايا والضمانات والإجراءات والتدابير التي تعمل على جذب الإستثمار، سواء داخل البلاد أو داخل المناطق الحرة، وقد تكون المناطق الحرة الصناعية بديلا ملائما للدول النامية من أجل التصدير.

- سياسة توزيع الإستثماري على الأقاليم الاقتصادية: تعني تحديد الخريطة الإستثمارية طبقا لتقسيم الاقتصاد القومي إلى أقاليم اقتصادية، ثم يتم تحديد الأقاليم ذات الأولوية في التوجه الإستثماري، فنستخدم الأدوات والتدابير والإجراءات والحوافز والمزايا والضمانات التي تحقق توزيع الإستثمار على الأقاليم الاقتصادية.

- سياسة الإستثمار الخاصة بالتعامل مع العالم الخارجي: في هذا المجال يفاضل صانع السياسة الإستثمارية بين سياسة الإحلال محل الواردات، أو سياسة الاستثمار من أجل التصدير، وتتجه معظم دول العالم إلى سياسة الإستثمار من أجل التصدير.

- سياسة الإستثمار من أجل الفن الإنتاجي: وهنا تتحدد الخريطة الإستثمارية ونمط الاستثمار من منظور عناصر الإنتاج، أسعارها، مدى توافرها. فيمكن أن نجد سياسة الاستثمار تتجه وتتحيز بدرجة أكثر نحو الاستثمارات في مشروعات كثيفة راس المال، وهناك سياسات استثمارية تتجه نحو الاستثمار في مشروعات كثيفة العمل.

- سياسة الإستثمار طبقا لمصدر التمويل: تعتمد هذه السياسة على وضع خريطة استثمارية حسب مصدر التمويل، من حيث ما إذ كانت المصادر الداخلية كافية من عدمه؛ وهل توجد مدخرات محلية متوفرة لتحقيق الأهداف الإستثمارية، أم لا بد من الاستعانة بالمصادر الخارجية.

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول السياسة التجارية

ان الحديث عن السياسة التجارية يدفعنا إلى اثاره جملة من النقاط الأساسية بخصوص أهميتها وكذلك أدواتها المستعملة في تحقيق الأهداف المسطرة من أجلها.

1-تعريف السياسة التجارية

قد قدمت عدة تعاريف للسياسة التجارية نذكر أهمها:

تعرف السياسة التجارية على أنها: " احدى فروع السياسة الاقتصادية العامة المنوط بها تنظيم شؤون التجارة الخارجية من خلال أدوات معينة لتحقيق أهداف محددة!¹

قد تعرف أيضا على أنها " اختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (سواء كانت حرية أم حمائية)، وتعتبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والاجراءات التي تضعها موضع التطبيق.

¹ - فيروز سلطاني (2012)، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، الجزائر، ص53.

كما يمكن تعريف السياسة التجارية على أنها: "مجموعة الاجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية تحقيقاً لأهداف معينة"¹

كما يقصد بالسياسة التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية: "مجموعة الإجراءات التي تباشرها الدولة في علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم الأخرى، شاملة لكل من التبادل السلعي والخدمي وأسعار الصرف والاستثمار، بقصد تحقيق أهداف معينة تتفق مع باقي أهداف السياسات الاقتصادية والسياسية العامة للمجتمع."²

ومنه يمكن القول إن السياسة التجارية ومن خلال مجمل التعاريف السابقة تعبر عن مختلف الأدوات والاجراءات التي تلجأ لها الدولة من أجل التأثير على التجارة الخارجية وتنميتها وتطويرها، أيضاً تحقيق أهداف اقتصادية كلية.

بالتالي فإن الحكومات تفرض العديد من القيود على التعاملات الدولية والتي لا يمكن فرضها على التعاملات الداخلية

تتمثل في:

-الرسوم الجمركية؛

-الحصص على الواردات،

-دعم الصادرات،

-الرقابة على الصرف.

2-أهداف السياسة التجارية

للسياسة التجارية عدة أهداف اقتصادية وسياسية واجتماعية تتمثل أساساً في:³

2-1-الأهداف الاقتصادية ويمكن إفراد أهمها في:

-**حماية الصناعة الوطنية الناشئة:** ويقصد بها أيضاً حماية الانتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، حيث قد تستهدف السياسة التجارية حماية نوع من أنواع الانتاج المحلي في ظل منافسة أجنبية، والمقصود هنا عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيراً سلبياً على الانتاج المحلي في بعض الفروع، و تثار ضرورة الحماية في هذا المجال متى كانت النفقة الحقيقية للإنتاج في الداخل أكبر منها في الخارج، و متى رؤى، لأسباب مختلفة، أن الحفاظ على الانتاج المحلي أمر جوهري، ومن أمثلة ذلك ما تطبقه دول غرب أوروبا من اجراءات لحماية الانتاج الزراعي فيها من منافسة الانتاج الزراعي في الدول النامية، و من أمثلته أيضاً ما تطبقه الدول المتقدمة لحماية إنتاجها الصناعي في بعض المجالات، مثل صناعة الغزل والنسيج و الصناعات الخفيفة عموماً، و كذلك ما تتبعه الدول النامية من اجراءات الحماية معظم فروع الإنتاج الصناعي فيها.

1 - أحمد عبد الرحمن أحمد (2001)، مدخل إلى ادارة الأعمال الدولية، دار المريخ، الرياض، السعودية، ط2، ص64.

2 طارق يوسف حسن جابر (2007)، السياسة التجارية الخارجية في النظام الاقتصادي الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ط1، ص44.

3 - عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب (2002)، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ط1، ص235.

بالتالي يمكن للسياسة التجارية أن تساهم في حماية بعض الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية ولكن يعتبر هذا الاجراء منافيا لتوصيات المنظمة العالمية للتجارة والتي تعمل على تحرير التجارة الخارجية من القيود والاجراءات المعيقة للمنافسة التامة.

-تحقيق موارد للخزانة العامة: قد يكون الحصول على موارد الخزانة العامة لتمويل الانفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية، و في كثير من الحالات يعتبر الحصول على موارد من هذا الطريق أكثر فاعلية و أكثر قبولا سياسيا، من بعض الطرق البديلة لتمويل الخزانة العامة، فعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزانة عند مرور السلع عبر الحدود، و بذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل، كما أن الموارد المالية التي يتم الحصول عليها عن هذا الطريق تكون على الأقل في جزء منها مدفوعة بواسطة الأجانب على أنه يجب التحرز عند تحديد طرق تحقيق هذا الهدف، فلو تم تحقيقه بفرض رسوم جمركية على السلع المستوردة دون تمييز، فقد يؤدي هذا إلى الإخلال باعتبارات العدالة الاجتماعية وباعتبارات التنمية الاقتصادية أو بهما معا، كما أن الهدف يلزم لتحقيقه اختيار النوع المناسب من السلع والخدمات في التجارة الدولية و بالتحديد أن تكون المرونة السلعية لطلب و عرض هذا النوع من السلع ضعيفة.

2-2- الأهداف الاجتماعية

ويمكن ابرازها فيمايلي:

-حماية مصالح فئات اجتماعية معينة: وتشمل حماية مصالح المزارعين، أو المنتجين لسلعة معينة، أو العمالة للمشتغلين في صناعة معينة.

-إعادة توزيع الدخل القومي: قد تستهدف الدولة إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات أو الطبقات المختلفة، وتلجأ إلى أدوات السياسة التجارية لتحقيق هذا الهدف، فعادة ما تستخدم أكثر من أداة من أدوات السياسة التجارية في هذا السبيل، ففرض رسوم جمركية أو تطبيق نظام الحصص على واردات معينة، مع ثبات العوامل الأخرى، يقلل من الدخل الحقيقي لمستهلكي هذه السلعة ويزيد الدخل الحقيقي لمنتجها في الداخل.

2-3- الأهداف الاستراتيجية

تتمثل في المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية وكذا العمل على توفير الحد الأدنى من الانتاج من مصادر الطاقة كالبترومل مثلا.

3- أدوات السياسة التجارية: يمكن تقسيمها إلى مايلي

3-1- الأدوات السعرية: وتتمثل في

3-1-1- السياسة الجمركية

المقصود بالسياسة الجمركية مجموعة الاجراءات المتمثلة بالقوانين والأنظمة التي تفرضها الدولة على البضائع التي تجتاز حدودها دخولاً أو خروجاً، وكذلك الاجراءات التي تفرض على البضائع التي تجتاز حدود الدولة، وأيضا التي تفرض على السلع المنتجة منها من أجل تحقيق أهداف معينة.¹

من خلال ما سبق يمكن أن نحدد العنصر الأساسي في السياسة الجمركية (التعرفة الجمركية) وهي مجموعة الرسوم المطبقة على الصادرات والواردات لبلد ما خلال فترة زمنية معينة، وتختلف في معدلاتها حسب نوع السلع.

أ- أشكال الرسوم الجمركية

تنقسم الرسوم الجمركية إلى ثلاث أشكال رئيسية:²

أ-1- رسوم قيمية: وهي التي تتقرر بنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة كأن تكون 10% مثلا من قيمة الأثاث وعادة تختلف هذه النسبة من سلعة إلى أخرى.

أ-2- رسوم نوعية: وهي عبارة عن مبلغ ثابت يفرض على الوحدة من السلعة، كأن تكون على أساس الوزن أو الحجم أو العدد وهكذا وتختلف الرسوم النوعية تبعا لنوع السلعة ومواصفاتها.

أ-3- رسوم مزدوجة: حيث تكون الرسوم إما على أساس قيمي ونوعي في آن واحد أو أيهما أعلى.

3-1-2- أهداف السياسة الجمركية

تهدف القيود الجمركية إلى تحقيق غرضين عامين، مالي وحماي، فيطلق على الغرض الحماي، عندما يهدف إلى حماية صناعة معينة أو التأثير على حجم الواردات، أو على سعرها، ويكون الغرض كذلك ماليا، إذا كان المقصود من تطبيقه الحصول على موارد مالية للخزينة العمومية.³

ب- الإعانات (إعانات التصدير)

وهي تخفيضات جمركية وضريبية الغرض منها تشجيع التصدير في منتج معين والغرض منها أيضا تدعيم قدرة المنتجين الوطنيين على التنافس في الأسواق الدولية وزيادة نصيبهم منها، وذلك بتمكينهم من خفض الأثمان التي يبيعون على أساسها، والإعانة قد تكون مباشرة حيث تتمثل في دفع مبلغ معين من النقود يحدد إما على أساس قيمي أو على أساس نوعي، أو غير مباشرة وتتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي، ويقلل من أهمية هذه الإعانات ما تفرضه الدول الأخرى من رسوم إضافية، تعرف بالرسوم التعويضية، على دخول السلع المعانة لأراضيها.

1 - شريف على الصوص (2012)، التجارة الدولية "الأسس والتطبيقات"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، ص146.

2 - نفس المرجع أعلاه، ص149.

3 - نفس المرجع أعلاه، ص151.

كما أنه عادة ما يقابل دعم الدولة لصادراتها بموقف مماثل من الدول الأخرى المنافسة التي تحرص على الاحتفاظ بمركزها التنافسي في السوق الدولية.¹

ج-الإغراق

ج-1- مفهوم الإغراق

هو تلك السياسات التي تهدف لبيع السلعة في الأسواق الأجنبية بثمان يقل عن الثمن الذي تباع به السلعة نفسها في الوقت نفسه وبالشروط نفسها في السوق الداخلية للدولة المنتجة، ويشترط لوجود حالة إغراق أن تتوفر الشروط التالية:

- أن يتم بيع السلعة بسعرين مختلفين أحدهما مرتفع في السوق الداخلية التي تنتج فيه السلعة والآخر منخفض في السوق الأجنبية، ولا يشترط أن تباع السلعة في الخارج بثمان يقل عن تكلفة الإنتاج؛
- أن يكون البيع بسعرين في نفس الوقت؛
- أن تكون شروط البيع موحدة في السوقين الداخلي والخارجي؛
- أن تتوفر مرونة الطلب في السوق الخارجي؛
- ويشترط لتحقيق سياسة الإغراق أن تتبع الدولة سياسة جمركية تمنع استيراد هذه السلع من الخارج حيث أن عودتها بالسعر المنخفض إلى سوق المنتج وكأها ضريبة توجهها الدولة إلى مواطنيها.²

ج-2- أنواع سياسات الإغراق

يوجد ثلاث أشكال أساسية للإغراق:³

-الإغراق العرضي: وهذا النوع يظهر بظروف معينة طارئة مثل الرغبة بحيث تعرض في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة، وكذلك خطأ المنتجين الوطنيين في تقديرهم لنطاق السوق الداخلية واضطرابهم إلى التخلص من فائض الانتاج في الخارج حتى لا يضطرون إلى خفض أسعارهم في السوق المحلية ثم العمل على رفعها لاحقاً.

-الإغراق المؤقت: وهو يهدف إما لتحقيق هدف محدد وينتهي بتحقيقه مثال ذلك خفض مؤقت الأسعار البيع بقصد فتح سوق أجنبية، كذلك تخفيض الأسعار في سوق للدفاع ضد منافسة أجنبية طارئة أو لمنع إقامة مشروعات جديدة، أو محاولة طرد منافس من السوق المستهدف.

-الإغراق الدائم: وهو سياسة دائمة منهجية من قبل المنتج لا يمكن بطبيعة الحال أن تقوم على أساس تحمل خسائر يفترض الإغراق الدائم وجود احتكار في السوق الوطنية والاحتكار يعتمد على وجود حماية من خطر المنافسة الأجنبية كالحواجز الجمركية، والمحتكر يجد من مصلحته أن يميز من حيث السعر الذي يفرضه على مختلف الأسواق كل بحسب ظروفه وبصفة

1 - زينب حسين، عوض الله (2004)، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ط1، ص291.

2 - شريف على الصوص (2012)، مرجع سبق ذكره، ص140.

3 - نفس المرجع أعلاه، ص142.

خاصة حسب مرونة الطلب السائد في السوق، فإذا كانت المرونة قليلة يرفع المحتكر سعره وإذا كانت المرونة كبيرة يخفض سعره، وهذا بالتالي يمكنه من تحقيق أقصى قدر من الأرباح المتاحة في السوق المحلي والخارجي.

د- تخفيض سعر الصرف

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ، وتخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ورفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية. تلجأ السلطات النقدية في بعض الدول بخفض قيمة عملتها الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية لتحقيق عدد من الغايات أهمها تشجيع صادرات البلد وتخفيض الواردات وبذلك يمكن سد العجز في الميزان التجاري الجاري، كما يمكن أيضا علاج الأسعار الداخلية للسلع المراد زيادة تصديرها، وكذلك يشترط عدم تخفيض الأسعار في السوق المحلية للسلع المراد التقليل من استيرادها، وبالإضافة إلى ذلك يشترط أن يكون الطلب على كل من الصادرات أو الواردات مرنا نسبيا وإلا فلن يؤثر هذا الاجراء في زيادة الصادرات أو انخفاض الواردات، و يشترط إلا تكون البلاد الأجنبية قد خفضت قيمة عملتها عند تخفيض البلد الأول لقيمة عملته.¹

يهدف تخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة ما إلى جعل أسعار صادراتها من منتجاتها رخيصة بالنسبة للمقيمين في الخارج مما يشجعهم على الإقبال عليها فتزداد صادرات الدولة، كما يؤدي من ناحية ثانية إلى الحد من الواردات نظرا لأن اسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة الثمن بعد تحويل العملة.²

3-2-الأدوات الكمية

3-2-1-حصص الإستيراد

يعتبر التخصيص أكثر العوائق التجارية غير الجمركية أهمية، و هي قيود كمية تفرض على كمية السلعة المسموح باستيرادها أو تصديرها، و كما لاحظنا سابقا أن العوائق التجارية غير الجمركية أصبحت أكثر أهمية في السنوات الحديثة و ذلك عندما بحثت الحكومات عن طريق لتقييد الواردات بدون اللجوء إلى القيام برفع التعرفة الجمركية التي خفضت في مفاوضات الجات GATT، والحصص التي تحدد الكمية العينية لسلعة ما و التي يمكن استيرادها في فترة زمنية محددة و غالبا ما تكون سنة هي أكثر العوائق غير الجمركية وضوحا، و بمقارنة الحصص الاستيرادية مع الرسم الجمركي، نجد أن الحصص الاستيرادية تحدد كمية معينة من السلعة يسمح بدخولها إلى البلد في فترة زمنية معينة، و على العكس من هذا فإن الرسوم الجمركية تفرض مبلغا على وحدة السلعة المستوردة أو نسبة معينة من قيمتها و من ثم يترك المجال للسوق بأن يحدد الكمية التي تستوردها من هذه السلعة.³

1 - زينب حسين، عوض الله (2004)، مرجع سبق ذكره، ص292.

2 - شريف علي الصوص (2012)، مرجع سبق ذكره، ص145.

3- علي عبد الفتاح أبو شرار (2010)، الاقتصاد الدولي "نظريات وسياسات"، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط2، ص278.

3-2-2- تراخيص الإستيراد

عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مقترنا ومكملا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد. ويتحصل هذا النظام في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص، إذن، سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك، وقد يكون الغرض من هذا النظام تحديد حصة من سلعة معينة دون الإعلان عنها، وقد يستعمل أيضا لحماية الإنتاج المحلي من واردات بعض الدول فيرفض الترخيص متى كان خاصا بالمنتجات غير المرغوب فيها.

قد تمنح السلطات هذه التراخيص في حدود الحصة المقررة بلا قيد ولا شرط أو قد تصدر تراخيص الاستيراد وفقا لأسس معينة، وقد تعتمد الدولة إلى بيع هذه التراخيص بالميزاد مما يتيح اشتراك الدولة في الأرباح الناتجة عن الاستيراد.¹

3-3- الأدوات التنظيمية

3-3-1- الإجراءات الإدارية

تستخدم الدول أحيانا الاجراءات الإدارية لإبطاء عبور السلع المستوردة فمثلا عندما تشعر فرنسا بعدم الرضا عن حجم البضائع اليابانية التي تأتي إلى أسواقها، فإنها و بكل بساطة تطلب من المصدرين اليابانيين أن تمر بضاعتهم عند دخول فرنسا من مركز جمركي واحد يقع بعيدا عن المرفئ البحرية أو المطارات و يعمل أياما محدودة، إن تكاليف نقل البضائع اليابانية إلى المركز الجمركي الفرنسي الوحيد، و تأخير تصفية الحسابات الجمركية للبضائع اليابانية، جعلت من الممكن إبقاء البضائع اليابانية خارج الأسواق الفرنسية لعدد من الأشهر، و نتيجة لذلك يمكن القول أن الاجراءات الادارية تعبر عن عرقلة مرور بعض السلع الغير مرغوب بها عن طريق تعقيد الاجراءات الادارية.²

3-3-2- المعاهدات والاتفاقات التجارية

تعبّر عن اتفاق تعقده الدولة مع دول أخرى يكون الغرض منه تنظيم العلاقات التجارية فيما بينهما تنظيما عاما يشمل في العادة نوعين من الأمور، أمور ذات طابع سياسي ومنها تحديد مركز الأجانب وأهليتهم لمباشرة مختلف أنواع النشاط، وأمور يغلب عليها الطابع الاقتصادي مثل تنظيم شؤون الرسوم والاجراءات الجمركية وانشاء المشروعات ومكاتب التمثيل التجاري. يتميز الاتفاق التجاري بأمور منها أجله القصير فعادة يكون سنة واحدة، وأنه يتناول أمور معينة بالذات في تفصيل يزيد عما نجده في المعاهدة التجارية التي تقتصر كما رأينا على وضع المبادئ العامة وقواعد السلوك بين الدولتين. يتضمن الاتفاق إشارة إلى المنتجات التي تدخل في نطاق المبادلة بين الدولتين، ويتضمن ذلك إما ذكرا بمختلف أنواع السلع وإما تحديدا للكميات أو القيم المزمع تبادلها خلال فترة الاتفاق. من خلال ما سبق يمكن افراد أهم أدوات السياسة التجارية في الجدول التالي:

1 - زينب حسين عوض الله (2004)، مرجع سبق ذكره، ص297.
2 - علي عبد الفتاح أبو شرار (2010)، مرجع سبق ذكره، ص279.

الجدول رقم (01): أهم أدوات السياسة التجارية

أدوات السياسة التجارية		
الأدوات التنظيمية	الأدوات الكمية	الأدوات السعرية
-الإجراءات الإدارية	-حصص الاستيراد	-التعرفة الجمركية
-المعاهدات والاتفاقات التجارية	-تراخيص الاستيراد	-إعانات التصدير
-القيود على التصدير		-الاغراق
		-تخفيض سعر الصرف

المصدر: إعداد الطالبين، كحوصلة لأدوات السياسة التجارية.

المطلب الثالث: تحليل المردودية المالية على السياسة الإستثمارية والتجارية

تعتبر المردودية المالية مؤشر هام، للحكم على كفاءة المؤسسة المالية، وحسن ادائها، وبما أن موضوع بحثنا يتركز على المردودية المالية، لذلك سنعترض خلال هذا المطلب الاطار النظري للمردودية المالية، وانعكاس السياسة الإستثمارية والتجارية عليها.

1- مفهوم المردودية المالية

1-1- تعريف المردودية المالية

تعددت تعريفات المردودية المالية، إلا أنها تشتمل كلها على عنصرين أساسيين وهما: النتيجة المالية والأموال الخاصة، وفيما يلي مجموعة من التعاريف:

المردودية المالية هي قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح مرتفعة، تمنح للمساهمين لتمكينهم من تعويض المخاطر المحتملة، التي يمكن أن يتعرضوا لها نتيجة مساهمتهم في رأس مال المؤسسة وذلك في إطار إقتصاد السوق¹

تعرف المردودية المالية " ذلك المقياس الذي يشير إلى مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، وتوفير الأموال الكافية لضمان استمرار نشاطها.²

1- مليكة زغيب وميلود بوشنقير (2010)، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط1، ص88.

2- نصري دادي عدون (2008)، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، دار المحمدية العامة، الجزائر، ط1، ص20.

وتعرف كذلك: " هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين، ونتيجة هذه النسبة تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صافي، وتمثل هذه أهم النسب المالية لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين، وكلما كانت نتيجة هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم والسندات.¹

وتسمى أيضا بعائد أو مردودية الأموال الخاصة، وهي العلاقة بين النتيجة التي حققتها المؤسسة والأموال الخاصة، فهي تقيس العائد المالي المتحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة.²

-وتحسب المردودية المالية بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية RCP} = (\text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}) * 100$$

ومنه فهي تساوي النتيجة الصافية على الأموال الخاصة والعلاقة تحدد مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة، ويمكن بقراءة معمقة تعرف مردودية الأموال الخاصة، على أنها. المردودية الاقتصادية عند مستوى استنادة معلوم وكذلك فالمردودية المالية تقيس مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح ومكافأة المساهمين، ولهذا يهتم المساهم بالمردودية المالية لأنها تحدد مصيره فيما يتعلق بالأرباح.

1-2- مكونات المردودية المالية

لتحديد مركبات المردودية المالية، سنقوم بتفكيك هذه الأخيرة من خلال العلاقة التالية:³

$$\text{المردودية المالية} = \text{نتيجة الدورة المالية} / \text{الأموال الخاصة}$$

المرحلة الأولى: سنقوم بإدخال مفهوم «مجموع الأصول» على العلاقة السابقة لتصبح كما يلي:
المردودية المالية = (نتيجة الدورة المالية / مجموع الأصول) + (مجموع الأصول / الأموال الخاصة).
حيث أن:

نتيجة الدورة المالية / مجموع الأصول: تمثل إحدى العلاقات المحددة لنسبة المردودية الاقتصادية.

مجموع الأصول / الأموال الخاصة: تشير بشكل غير مباشر إلى درجة الإستنادة.

المرحلة الثانية: وتركز على إدخال مفهوم «رقم الأعمال» على العلاقة المحددة للمردودية الاقتصادية لتصبح كالتالي:

$$\text{(نتيجة الدورة المالية / رقم الأعمال): (رقم الأعمال / مجموع الأصول).}$$

حيث أن: نتيجة الدورة المالية / رقم الأعمال: تمثل هامش النتيجة، ويعبر على مقدار الوحدات النقدية من نتيجة الدورة، الذي يمكن للمؤسسة الحصول عليه من كل وحدة نقدية محققة من رقم الأعمال.

¹- اليمين سعادة 2008، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجيستر، علوم تجارية، باتنة، الجزائر، ص55.

²- patrice vizzavona (1999), *gestion financière*, 9émeedition, alger, p122.

³ - ناصر دادي عدون (2008)، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-25.

رقم الأعمال / مجموع الأصول: يمثل معدل دوران الأصول، الذي يعبر على عدد مرات دوران، أو تحدد مجموع الأصول خلال كل دورة.

ومنه تصبح العلاقة كالتالي:

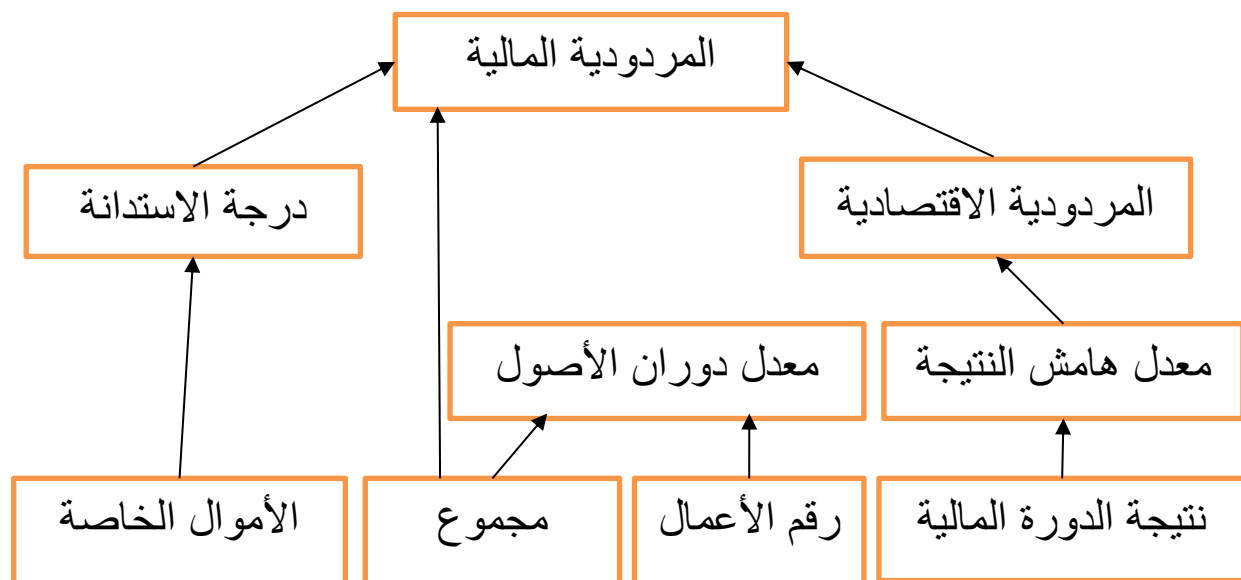
المردودية المالية = معدل هامش النتيجة X معدل دوران الأصول X درجة الإستدانة

مما سبق نستنتج أن مركبات المردودية المالية تتمثل في كل من معدل هامش النتيجة (المردودية التجارية) ومعدل دوران الأصول ودرجة الإستدانة.

المردودية المالية = المردودية الاقتصادية X درجة الإستدانة

ويمكن تلخيص ما سبق في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): مركبات المردودية المالية



المصدر: ناصر داداي عدون (2008): أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، دار المحمدية، الجزائر، ط1، ص25.

1-3- أهمية المردودية المالية: ويمكن تلخيصها فيمايلي: ¹

إن المستثمرين يهتمون بالدرجة الأولى بما ينجم من عائد على الأموال المستثمرة في المؤسسات وما حققته أو يمكن أن تحققه من قيمة مضافة، في مقابل المخاطر التي يمكن أن تنجر من ذلك وبالتالي فالمساهم الحالي يبحث عن المفاضلة بين الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها في المؤسسة أو التخلي عنها، أما المستثمر المرتقب فيحاول أن يفاضل بين قرار شراء الأسهم المؤسسة أو لا، وهذا ما يعكس أهمية المردودية المالية بالنسبة لهم، حيث أن قراراتهم بهذا الشأن تبني بالدرجة الأولى على هذه

1 - تودرت الكلي (2009)، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص61.

النسبة ومدى رضائهم عنها، وهذه القرارات هي التي تحدد مستقبل المؤسسة سواء إيجابيا أو سلبا، إذن فالمردودية المالية هدف تبغيه كل مؤسسة سواء كانت تجارية أو صناعية، فتحقيقها يعبر عن سلامة مركزها المالي من جهة وصحة أسلوب التسيير الذي تنتهجه من جهة أخرى، وهي أيضا من أهم المؤشرات التي تقيس الفعالية الكلية للمؤسسة.

-المردودية المالية ليست مجرد هدف، بل هي وسيلة لتحقيق الاستراتيجية كتطوير وتوسيع المؤسسات ولها دور تكميلي للحفاظ على توازن المؤسسة وتقييمها ومعرفة نقاط القوة والضعف؛

-تحدد ومعرفة وضعيتها داخل القطاع الذي تنشط فيه وتساعد في عملية اتخاذ القرارات.

2- قياس المردودية المالية والعوامل المؤثرة فيها

2-1- قياس المردودية المالية

تقاس المردودية المالية حسب العلاقة التالية:¹

قدرة التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + مخصصات الاهتلاك

وهي تعبر عن الفائض النقدي الإجمالي الصافي للمؤسسة، وكما يمكن قياسها عن طريق مؤشرات الربحية والمتمثلة فيما يلي:

-نسبة ربحية المبيعات: وهي النسب التي تقيس الربح لكل دينار من المبيعات وهي:

نسبتها من الربح الإجمالي = الربح / المبيعات

نسبتها من الربح الصافي = صافي الربح / المبيعات.

-نسبة ربحية الإستثمارات تتمثل فيما يلي:

معدل العائد على إجمالي الأصول = الأرباح القابلة للتوزيع / إجمالي الأصول

أما النسبة أكثر استعمالا في حساب المردودية المالية هي:

النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

حيث تقوم باستخراج الأموال الخاصة من الميزانية والنتيجة الصافية من جدول النتائج.

¹ غندير حدانة (2010)، دور التشخيص المالي في تحسين المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة الاخوة عموري للأجر الأحمر، مذكرة ماجستير، بسكرة، الجزائر، ص29.

2-2- العوامل المؤثرة في قياس المردودية المالية

من خلال التعرف على المردودية المالية وأنها تقوم على مكونين أساسيين وهما المردودية الاقتصادية والاستدانة وذلك من خلال العلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \text{المردودية الاقتصادية} * \text{درجة الاستدانة}$$

ومنه نجد:

لما تأثر المردودية الاقتصادية ودرجة الاستدانة على المردودية المالية وهذا ما يعرف بالرفع المالي. حيث تعرف الرافعة المالية هي زيادة الاستدانة في الأموال المستثمرة، فهي تمثل درجة الاعتماد على الاقتراض الثابت التمويل نشاط المؤسسة، ويكون استخدام الرافعة المالية مرغوب فيه في حالة ازدهار السوق لتحقيق فوائد كبيرة فهو بالتالي يؤثر على المردودية المالية وذلك من خلال إجراء مقارنة بنسبة المردودية الاقتصادية ودرجة الاستدانة.¹ كما أن للرافعة المالية مزايا وسلبيات نذكرها في النقاط الآتية:

أ- مزايا الرافعة المالية: وتتمثل في:²

- تحسين العائد على حقوق المساهمين نتيجة الفرق بين كلفة الاقتراض ومردود الاستثمار؛
- المحافظة على حسن التسيير في المؤسسة لأن الدائنين لا صوت لهم في المؤسسة فلا تظهر خلافات نتيجة عدم تمكنهم من المشاركة في حصة الأرباح، وإنما يدفع لهم الفوائد نتيجة الأموال المقترضة؛
- يتم اقتراض الأموال ذات القوة الشرائية العالية وترجع بأموال ذات قوة شرائية أقل وهذا يخص فترات التضخم؛
- الاستفادة من ميزة أن الفوائد قابلة للتنزيل من الضريبة؛
- ولما تكون نسبة المردودية الاقتصادية أكبر من معدل الفائدة وبذلك فإن المردودية المالية تزداد كلما ازدادت درجة الاستدانة.

ب- سلبيات الرافعة المالية: وتتمثل في³

- انخفاض العائد على حقوق المساهمين وهذا عندما تكون نتيجة المردودية من الاقتراض أي النتيجة المحصلة من الاقتراض أقل من تكلفة اقتراض.
- عند عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها تجاه دائنيها فهذا يفسد سمعة المؤسسة وتقل قدرتها على الاقتراض.
- وعندما تكون نسبة المردودية الاقتصادية الصغرى معدل الفائدة فإن المردودية المالية كلما ازدادت نسبة الاستدانة.

1 - زكرياء لشهب (2010)، دور عتبة المردودية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، ط1، ص107.

2 - نفس المرجع أعلاه، ص107.

3 - نفس المرجع أعلاه، ص108.

3-الأليات المحددة للمردودية المالية

وتتمثل في كل من السياسة المالية للمؤسسة، دوران الأصول والسياسة التجارية للمؤسسة وهي كالتالي:¹

3-1-السياسة المالية للمؤسسة

ترتبط السياسة المالية في المؤسسة، بالاختيارات الاستراتيجية التي لها مقابل مالي، وتنبع السياسة المالية المنتهجة من التشخيص المالي، بتحديد نقاط القوة والضعف الخاصة بالاستثمارات، سلوك وتصرفات الممولين (المساهمين، البنوك...)، طرق التمويل وتكاليفها.²

فاختيار سياسة مالية عامة، هو وضع المؤسسة في مجموعة من السياسات المالية الثانوية، كوضعها في مستوى الموارد المالية والتمويلية، إعادة النظر في تصرفات المساهمين، والنظر في احتمال حدوث تجمعات (شراء مؤسسات، اندماج، شراكة، ...) كمرحلة أولى، وكمرحلة ثانية هو متابعة هذه السياسات و مراقبتها لتحقيق أعلى نسب مردودية مالية، لأن الهدف هو تحسينها من خلال تحسين المردوديات الأخرى، وإسهام كل واحدة منها في نمو المؤسسة.

ترتبط السياسة المالية أساسا بمجموعة من السياسات الفرعية:

- السياسة الخاصة بالهيكل المالي للمؤسسة؛

- سياسة الاستدانة؛

- سياسة توزيع الأرباح؛

- سياسة الإهلاك؛

- عمليات زيادة رأس المال.

3-2-دوران الأصول

ويتم حساب معدل دوران الأصول بقسمة رقم الأعمال على مجموع الأصول، وكذا فإنه يقيس مدى كفاءة الإدارة في استغلال تلك الأصول.

معدل دوران الأصول = رقم الأعمال / مجموع الأصول

وهذا يعني أن كل دينار مستثمر في أصول المؤسسة، يتولد عنه مبيعات بنسبة معينة، فكلما زاد هذا المعدل دل على كفاءة إدارة المؤسسة في استخدام الأصول، وكلما دل على زيادة عدد مرات تحقيق المردودية المالية، حيث أن هذه الأخيرة عبارة عن محصلة لإسهامات الأصول المختلفة ويتوقف إسهام الأصل على ثلاث جوانب هي: الهامش، نسبة تغطية الأموال الخاصة للأصل.

¹ - Jean Luis Amelo (2002), *l'essentiel à connaître en gestion financière*, Maxima, 3^{ème} édition, Paris, p98.

² - علي عباس (2008)، الإدارة المالية، اثناء للمشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، ص75.

3-3- السياسة التجارية للمؤسسة

تتوقف السياسة التجارية للمؤسسة على مدى تحقيقها للأرباح وأحجام لرقم الأعمال مرتفعة، ولا يتأتى هذا إلا من خلال تظافر كافة الجهود لدفع عجلة نشاط المؤسسة للبحث على أسواق جديدة، وبالتالي زيادة حصصها في السوق، في نفس القطاع مراعية في ذلك تناسب إمكانياتها مع حجمها.

فالعنصران الأساسيان اللذان يجب على المؤسسة متابعتها بشكل دقيق من الناحية التجارية هما: ¹

✓ رقم الأعمال.

✓ نسبة الهامش الصافي (هامش النتيجة) والتي تساوي: النتيجة الصافية / رقم الأعمال.

حيث يعتبر رقم الأعمال مؤشر يبين كفاءة السياسة التجارية للمؤسسة، إذ يعتبر العنصر الأساسي الحساب مختلف النتائج الأخرى للنشاط، لكن رقم الأعمال لوحده لا يمكن أن يعكس الصورة الحسنة أو السيئة للمؤسسة، إذ لا بد من معاملته بمؤشرات أخرى كالقيمة المضافة.

أما نسبة الهامش الصافي، فتشير إلى مقدار الوحدات النقدية من النتيجة الصافية، التي تتحصل عليها المؤسسة إثر تحقيقها لكل وحدة نقدية واحدة من رقم الأعمال، وبمعنى آخر يمكن إعتبار الهامش الصافي كإنتاجية لرقم الأعمال، تدل على مدى فعالية نشاط الإنتاج والبيع، كما يمثل الهامش الصافي العائد الذي يأتي كل دينار من رحلته الخاصة بالبيع والتحصيل، فكلما زاد الهامش كلما زادت إمكانية تحقيق الأرباح الصافية. لذا على المحلل المالي التركيز على تعريف قدرة المؤسسة لأصحاب رؤوس الأموال، ودرجة الإستقرار أو ثبات المردودية لذلك يساعد على تحديد آليات المردودية، في إنتقاد السياسات التي تنتهجها المؤسسة فيما يخص الهيكل التمويلي، مع عدم إغفال العوامل التي تؤثر بطريقة مباشرة على التمويل، كفرع النشاط الإقتصادي الذي تنتمي إليه المؤسسة، والمخاطر التي تواجهها والتقلبات في المردودية.

4- انعكاس السياسة التجارية والإستثمارية على المردودية المالية

تعتبر المردودية المالية عن مدى مساهمة الأموال الخاصة في تحقيق النتيجة الصافية، حيث يهتم بها المساهم، كما تقيس مدى القدرة على توليد أرباح ومكافئة للمساهمين في رأس مالهم، وتعطى بالصيغة الآتية: ²

$$Rcp = \frac{Rnet}{CP} \quad \text{وإدراج CA و AE يمكن تحليل الصيغة إلى:}^3$$

$$Rcp = \left(\frac{\text{الصافية النتيجة}}{CP} \right) = \left(\frac{\text{الصافية النتيجة}}{CA} \right) \left(\frac{CA}{AE} \right) \left(\frac{AE}{CP} \right)$$

1 - عبد الوهاب دادان (2008)، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 225-226.

2 - سليم جابو (2016)، محاضرات مقدمة في مقياس التحليل القوائم المالية، سنة أولى ماستر، قسم العلوم التجارية، جامعة الشيخ العربي التبسي، تبسة، الجزائر، ص 6.


3 - نفس المرجع أعلاه، ونفس الفصحة.

حيث تعبر النسبة $\left(\frac{\text{النتيجة الصافية}}{C}\right)$ عن السياسة التجارية والتي تعبر عن الأداء الإجمالي حيث كلما ارتفعت دل ذلك على ارتفاع الأداء الإجمالي للمؤسسة.

كما تعبر النسبة (CA/AE) عن السياسة الإستثمارية للمؤسسة وهي تقيس قدرة مساهمة الأصول الاقتصادية في تحقيق رقم الأعمال، وذلك بمعدل نقارن فيه بين مستوى الأصول الاقتصادية المستثمرة لتحقيق رقم أعمال معين، ويمكن هذا المعدل من حساب عدد المرات التي يتكرر فيها رقم الأعمال بنفس الحجم ليغطي الأصول الاقتصادية، بشكل يمكن متخذ القرار المالي من مراقبة الجدوى الاقتصادية للأموال المستثمرة في الدورة الاقتصادية وإمكانية تصحيحها لتحقيق الأهداف المسطرة.

وعليه يمكن تلخيص العلاقة فيما يلي: ¹

$$Rcp = \left(\frac{\text{النتيجة الصافية}}{CP}\right) = \left(\frac{\text{النتيجة الصافية}}{CA}\right) \left(\frac{CA}{AE}\right) \left(\frac{AE}{CP}\right)$$



سياسة سياسة سياسة
تمويلية استثمارية تجارية

المبحث الثاني: نتائج الدراسات السابقة حول الدراسة

يعد موضوع السياسة الإستثمارية والتجارية والمردودية المالية من المواضيع الحديثة المحفزة للباحثين، نظرا لأهمية المردودية المالية بالنسبة لمختلف المنظمات والتي تعتبر هدفا أساسيا تسعى لتحقيقه، إلا أنه لوحظ شح كبير في الدراسات التي عالجت هذا الموضوع، لكن هناك دراسات تناولت كل متغير على حدي، قد تمت الاستعانة بها في هذه الدراسة سيتم استعراضها فيما يلي:

المطلب الأول: نتائج الدراسات المتعلقة بالسياسة الإستثمارية والتجارية

ان دراسة هذا الموضوع لم تأتي من فراغ وانما جاءت انطلاقا من تقييم جملة من الدراسات السابقة في دراسة متغيرات الدراسة الحالية، ويضم هذا المطلب أبرز الدراسات السابقة الخاصة بالسياسة الإستثمارية والتجارية.

1-دراسة بابا عبد القادر (2004)² بعنوان "سياسة الإستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العلمية الراهنة" -حالة الجزائر-، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة موضوع سياسات الاستثمار من جهة صعوبة تطبيق هذه

1 - سليم جابو (2016)، مرجع سبق ذكره، ص7.

2 - عبد القادر بابا (2004)، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العلمية الراهنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

السياسات في الجزائر والأسباب الكامنة وراء ذلك، من خلال تحليل سياسة التحفيز على الاستثمار المطبقة في الجزائر في ظل القوانين التي تم سنها منذ الاستقلال، وفي ظل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته أي من الجانب الدولي. كما ربط سياسات الاستثمار بمخططات التنمية والإصلاحات الاقتصادية لمعرفة أثر هذه الأخيرة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن سياسة الاستثمار في الجزائر لم تصل بعد إلى الأهداف المرجوة منها، كما تثقل المناخ الاستثماري فيها العديد من العراقيل. وما يميز دراستنا عن هذه الأطروحة هو بحثنا في فعالية سياسات الاستثمار المطبقة في الجزائر ومدى نجاحها مقارنة ببعض الدول، على عكس هذه الأطروحة التي تهدف إلى تقييم هذه السياسات وسلامة تطبيقها.

2 - دراسة منير نوري (2018) بعنوان "النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية"¹، الدراسة عبارة عن مقالة مقدمة لمجلة إقتصاديات شمال افريقي، وهدفت إلى:

- بناء نموذج لقطاع التجارة الخارجية يوضح من خلاله المتغيرات الأساسية المتحركة في الصادرات والواردات؛
- تحديد انعكاسات تغيرات السياسة التجارية على حجم واتجاه الصادرات والواردات؛
- إبراز أهمية الاهتمام المتزايد بالسياسة التجارية؛
- مواكبة السياسة التجارية التطورات الحاصلة في التجارة الخارجية.

وتوصلت الدراسة إلى:

- لم يحدث أي تغير ملحوظ في البنية السلعية للصادرات والواردات رغم مجموع التغيرات في السياسة التجارية؛
- عدم وجود أي فرق بين أساليب السياسة التجارية المطبقة في مرحلة الاحتكار أو مرحلة التحرير على حجم واتجاه التجارة الخارجية؛
- لم يترتب عن التعديلات المتتالية للسياسة التجارية الجزائرية تغيرات ملحوظة على الصادرات والواردات من حيث حجم التركيبة السلعية وتنوعها.

3- "دراسة سالم الأعرجي بعنوان "أثر مخاطر المديونية على سياسات الإستثمار"²، الدراسة عبارة عن مقالة مثممة لمجلة الإدارة والاقتصاد

تهدف إلى:

- معرفة السياسات الإستثمارية التي اعتمدها شركات الأعمال عينة البحث؛
- قياس مدى العلاقة بين مخاطر المديونية وسياسات الاستثمار التي اعتمدها شركات الأعمال عينة البحث؛

1 - منير نوري (2018)، دراسة النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 14، العدد 19.

2 - سالم الأعرجي (2010)، دراسة أثر مخاطر المديونية على سياسات الإستثمار، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الأردن، المجلد 11، العدد 84.

- قياس مدى التأثير لمخاطرة المديونية في سياسات الاستثمار التي اعتمدها شركات الأعمال عينة البحث. وتوصلت الدراسة إلى:
- وجود علاقة معنوية بين ذات دلالة إحصائية بين مخاطرة المديونية وسياسات الاستثمار؛
- تباين التأثيرات المعنوية لمتغيرات مخاطرة المديونية في سياسات الاستثمار.

4-دراسة فلة عاشور (2018)، بعنوان "انعكاسات السياسة التجارية على تطور التجارة الخارجية في الجزائر"¹،

الدراسة عبارة عن مقالة مقدمة لمجلة العلوم الانسانية لجامعة محمد خيضر

تهدف الدراسة إلى:

-استخدام الجزائر آليات استحداث القطاع الزراعي في محاولة منها لتحقيق الاكتفاء الذاتي ثم التصدير، بما أن القطاع مازال لم يجر نهائيا؛

-ضرورة إيجاد حل لإصلاح السياسة الزراعية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي ودول الحوض المتوسط خاصة الجزائر؛

-إبراز تأثير تحول السياسات التجارية في الجزائر على أداء التجارة الخارجية وذلك مع تبني الجزائر لإصلاحات في سياساتها وتوجهها نحو اقتصاد السوق، وفي ظل ضعف الجهاز الانتاجي للجزائر أمام المنافسة الأجنبية، كان لزاما على الدولة التدخل من أجل إعادة توجيه أدوات السياسة التجارية وذلك وفقا لما أقرته برامج صندوق النقد الدولي من جهة ومن جهة أخرى محاولة قطع أشواط هامة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

-نتائج الدراسة

أهم السلع التي تستوردها الجزائر هي سلع التجهيز والمنتجات النصف مصنعة، أما بخصوص السلع الاستهلاكية فقد عرفت تراجعا انعكاسا لمجموعة الاجراءات المتخذة لترشيد الواردات كقرار منع منح القروض الاستهلاكية وما ترتب عنه من تراجع ملحوظ في الواردات.

على مستوى جهود التعاون وتحرير التبادل التجاري الاقليمي للجزائر:

لايزال الاتحاد الأوروبي الشريك الأول للجزائر ففيما يخص الواردات (فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، اسبانيا)، ومن جانب الصادرات (إيطاليا، اسبانيا، فرنسا) وبالرغم من هذا لم يدعم الاتحاد الأوروبي لموقف الجزائر في مفاوضاتها مع المنظمة العالمية للتجارة؛

التبادل التجاري الجزائري العربي ضعيف جدا، والأثر الأولي من انضمام الجزائر للمنطقة العربية الكبرى للتبادل التجاري الحر هو زيادة الواردات وانخفاض الصادرات إليها؛

الجزائر وفي ظل انفتاح تدريجي وحذر للسوق المحلية، وفي ظل مختلف أشكال دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات، وخلال مدة طويلة نسبيا لم تحقق النمو المناسب لهذه الصادرات، ولم تحقق قطاعات منتجة تعبر عن مستوى الموارد المتاحة.

1 - فلة عاشور (2018)، النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، المجلد14، العدد19.

المطلب الثاني: نتائج الدراسات المتعلقة بالمرودية المالية

1- دراسة علي الأبيض (2014) بعنوان "أثر الرفع المالي على المردودية المالية - دراسة حالة تطبيقية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمنطقة ورقلة-"¹

هدفت الدراسة إلى:

- دراسة أثر الرفع المالي على المردودية المالية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لقطاع الخدمات؛
- التعرف على المفاهيم الأساسية للرفع المالي والمردودية المالية؛
- التعرف على نسب الرفع المالي وكذلك نسب المردودية المالية. وتوصلت هذه الدراسة إلى:
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرفع المالي والمردودية المالية؛
- يمكن للمؤسسات تحسين مردوديتها المالية بالاستدانة شرط أن يكون معدل تكلفة القروض أقل من المردودية الاقتصادية؛
- تحليل نسب المردودية يكشف العوامل التي تؤثر فيها بالإيجاب والسلب.

2 - دراسة عكوش محمد امين (2011) بعنوان "لأثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية -دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن-مؤسسة مدبغة ومراطة الروبية-"²

هدفت الدراسة إلى:

- تقديم نظرة عن تطور الفكر المحاسبي والتوجه إلى توحيد الممارسات في هذا المجال على المستويين الإقليمي والمحلي؛
- تسليط الضوء على كل من المعايير المحاسبية الدولية والمردودية المالية واستعراض الاعراض المالية الناتجة عن تطبيق هذه المعايير في بعض المؤسسات الأوروبية الرائدة في مجالها.
- وتوصلت الدراسة إلى:
- تطبيق معايير المحاسبة الدولية سيؤدي إلى تقلب وتغير في المردودية المالية للمؤسسات حيث قد تظهر هذه النسبة بمستويات مظلمة لا تعكس المردودية المالية الحقيقية الناتجة عن النشاط العادي للمؤسسة؛
- عدم الحصول على النسب الصحيحة قد يؤدي إلى التأثير على قرارات المساهمين والمستثمرين مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات قد تضر بمصلحة المؤسسة وتضع مستقبلها ومبدأ الاستمرارية على المحك.

1 - علي الأبيض (2014)، أثر الرفع المالي على المردودية المالية، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، تخصص مالية المؤسسة، ورقلة، الجزائر.
2 - محمد امين عكوش (2011)، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

3- دراسة عبد المالك مهري (2013) بعنوان "تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشر قياس المردودة المالية - دراسة حالة مؤسسة البناء والأشغال العمومية"¹ الدراسة عبارة عن مقالة مقدمة لمجلة الاقتصاد والتنمية البشرية

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير استخدام مؤشر قياس المردودية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وبالتحديد في مؤسسة البناء والأشغال العمومية (ertp)، ومعرفة ما يقدمه هذا المؤشر من نتائج من أجل إتخاذ القرارات التي من شأنها تحقيق أقصى عائد ممكن وأدنى تكاليف، حيث سينصب إهتمامنا بالدرجة الأولى حول هذا المؤشر الذي يعتبر من أكثر مؤشرات تقييم الأداء المالي استخداما.

وقد توصلت الدراسة من خلال بينات ونتائج هذا المؤشر أن الأداء المالي لهذه المؤسسة متوسط عموما ويتجه نحو التدهور وهذا من خلال قيم معدلات المردودية المحسوبة مما يستدعي ضرورة إعادة النظر في كيفية توظيف حجم الأموال المستثمرة.

المطلب الثالث: تقييم الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها

تعد الدراسة الحالية امتداد للدراسات السابقة والتي تناولت موضوع انعكاس السياسة الإستثمارية والتجارية على المردودية المالية بالاعتماد على النسب والمؤشرات المالية والتحليل المالي.

1- ما يميز دراستنا عن باقي الدراسات من حيث عينة الدراسة

تختلف دراستنا عن باقي الدراسات من حيث عينة الدراسة محل التطبيق، إذ تمت دراستنا التطبيقية أساسا على عينة من المؤسسات الصغيرة لولاية تبسة، على عكس باقي الدراسات التي أخذت بالحسبان مختلف الشركات والمؤسسات الصغيرة وكذلك المتوسطة، وهو ما يعطي دراستنا موضوعية أكثر ودقة أكبر في النتائج المحصل عليها.

2- ما يميز دراستنا عن باقي الدراسات من حيث فترة الدراسة

تتسم دراستنا عن باقي الدراسة بطابع التجديد من حيث فترة الدراسة، إذ تم إعتداد بيانات حديثة للفترة (2015-2018)، على عكس الدراسات السابقة فقد كانت فترة الدراسة محصورة بين (2007-2018).

3- ما يميز دراستنا عن باقي الدراسات من حيث الطريقة

إرتأينا في الدراسة الحالية استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحليل العلاقة بين المتغيرات كما كانت عليه معظم الدراسات السابقة باستخدامها المنهج الوصفي التحليلي لاختبار الفرضيات بالاعتماد على الدراسة الميدانية إضافة الى بناء نموذج قياسي من أجل نمذجة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

1 - عبد المالك مهري (2013)، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشر قياس المردودية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، الجزائر، المجلد 5، العدد 13.

4- ما يميز دراستنا عن باقي الدراسات من حيث النتائج

من المعلوم أن نتائج كل دراسة تختلف باختلاف المتغيرات الأساسية والفترة محل الدراسة، غير أن الهدف الأساسي للدراسة تمثل في دراسة انعكاس السياسة الإستثمارية والتجارية على المردودية المالية لمؤسسة أ ب ل ك للتصدير والاستيراد -تبسة-، حيث أظهرت الدراسة أن السياسة التجارية تنعكس ايجابيا على المردودية المالية، غير أن السياسة الإستثمارية ليس لها انعكاس على المردودية المالية.

5- ما يميز دراستنا عن باقي الدراسات من حيث الأداة المستخدمة

معظم الدراسات استخدمت تحليل القوائم المالية وكذا الاستبيانات والمؤشرات القياسية في تحليل المردودية المالية، بينما الدراسة الحالية من استخدمت برنامج Eviews10 لعينة من المؤسسة الاقتصادية -تبسة-.

بعد الاستعراض لمختلف الدراسات السابقة نجد أن كل دراسة تناولة كل موضوع على حدى كما اعتمدت معظم الدراسات السابقة على النسب المالية والمؤشرات المالية والتحليل المالي وهو ما تهدف اليه دراستنا الحالية في حين أن متغيرات دراستنا الحالية أمت بالمواضيع المتداولة (السياسة الإستثمارية، السياسة التجارية، المردودية المالية).

أما العينات فاختلقت من دراسة لأخرى سواء من حيث الحجم أو النوع أو القطاع الذي تنشط فيه، واخلتلت نتائج الدراسات باختلاف المتغيرات الأساسية وعينة الدراسة في حين أظهرت دراستنا انعكاس السياسة التجارية والإستثمارية على المردودية المالية.

خلاصة الفصل الأول

تطرقنا في هذا الفصل إلى مختلف مفاهيم الدراسة والتي تمثلت في السياسة الإستثمارية، السياسة التجارية، المردودية المالية، بالإضافة إلى محاولة إبراز أهمية وأهداف متغيرات الدراسة وكذلك محاولة تشخيص مكونات المردودية المالية وتحليلها على السياسة الإستثمارية والتجارية.

كذلك تطرقنا إلى أهم الدراسات السابقة والتي تضم دراسات وطنية ودراسات عربية، والتي تناولت متغيرات الدراسة الحالية ونتائجها وكذلك تقييم الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية لانعكاس السياسة الإستثمارية
والتجارية على المردودية المالية لمؤسسة أ ب ل
ك للتصدير والإستيراد

تمهيد

بعد التطرق في الفصل الأول إلى أهم المفاهيم والأدبيات النظرية والتطبيقية المتعلقة بالسياسة الإستثمارية والتجارية وكذا علاقتها بالمردودية المالية، وكذا عرض أهم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من أحد جوانبه، سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، ومن ثم تحليل ومناقشة النتائج المتحصل من خلال دراستنا.

ولإتمام الجانب التطبيقي ارتأينا أن نتناول هذا الفصل من خلال مبحثين، حيث يتناول الأول مجتمع وعينة الدراسة بالإضافة إلى عرض أهم الأدوات المعتمدة في الدراسة من مؤشرات ونسب مالية، أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض وتحليل النتائج المتعلقة بعلاقة السياسة الاستثمارية والتجارية بالمردودية المالية.

- المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة؛
- المبحث الثاني: عرض تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

لمؤسسة أ ب ل ك للتصدير والإستيراد

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة في الدراسة

يتضمن هذا المبحث الخطوة التمهيديّة التي تقام عليها أغلب الدراسات الأكاديمية في المجال البحثي، واعتماد أسلوب IMRAD في البناء المنهجي للدراسة، فإن من متطلباته وجود التعريف بالأسلوب المنهجي METHOD الذي من خلاله يمكن وصف كيفية بناء الإطار التطبيقي الخاص بدراسة الحالة مع وصف وتحليل الأدوات المستخدمة كأدوات داعمة لجمع المعلومات الخاصة بمشكلة الدراسة، مما يضمن الوصول إلى تحليل ومناقشة نتائج الدراسة وتأكيد مدى سلامة ودقة الفرضيات، ومنه الوصول إلى الأهداف المرجوة.

المطلب الأول: مجتمع الدراسة

سنتطرق في هذا المطلب لمجتمع الدراسة والمتمثل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كان أول تعريف لها ببرنامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الذي عرفها على أنها: كل وحدة إنتاج مستقلة قانونيا، وتستغل أقل من 500 عامل وتحقق رقم الأعمال أقل من 15 مليون دينار جزائري، واستثمارها لا يتجاوز 10 مليون دج"، أما ثاني محاولة لتعريف هذه المؤسسات، جاءت من قبل المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية الصناعات الخفيفة بمناسبة الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وقد عرفتها على أنها: كل مؤسسة شغل على الأقل 200 عامل وتحقق أعمال أقل من 10 مليون دج.¹

أما المحاولة الثالثة للتعريف صدرت خلال ملتقى حول تنمية المناطق الجبلية، وهو التعريف المقترح من طرف السيد رابح محمد بلقاسم في مداخلته المعنونة: "عناصر التفكير حول مكانة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجبلي"، وعرفها كما يلي: كل وحدة إنتاج أو وحدة خدمات صناعية ذات حجم صغير تتمتع بالتسيير المستقل، وتأخذ شكل مؤسسة أو مؤسسة عامة، وهذه الأخيرة هي مؤسسات محلية".²

كما جاءت المادة (04) من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في 12/12/2001 بأنها: "مؤسسة إنتاج سلع شغل من 1 إلى 250 شخص، وألا تتجاوز رقم أعمالها السنوي مليار دج، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج، وتستوفي معايير الاستقلالية".³ او من خلال ما سبق ذكره نستنتج أن:

1- سامية عزيز (2014)، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص74.

2- نفس المرجع أعلاه، ص75.

3- رابح خوني، رقية حساني (2008)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، اترك للطباعة والنشر، الجزائر، ط1، ص33.

لمؤسسة أ ب ل ك للتصدير والإستيراد

-المؤسسة المتوسطة هي: "مؤسسة شغل ما بين 50 إلى 250 شخص، ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون ومليارين دج، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية بين 100 و500 مليون دج.

-المؤسسة الصغيرة هي: "مؤسسة شغل من 10 إلى 49 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دج، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دج. دج.

إذن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تنظيم اجتماعي منظم بوعي، وله حدود واضحة المعالم يعمل وفق أسس معينة لتحقيق مجموعة من الأهداف، خاضع للملكية خاصة فردية أو جماعية، وغير تابع لأية مؤسسة كبرى، ومحل النشاط يتراوح عدد عماله بين 10 إلى 250 عامل.

2-خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات، وأول هذه الخصائص هو صغر حجمها، الذي يجعلها تنفرد بمزايا عديدة نذكرها كما يلي¹:

- سهولة الانشاء؛
- التنظيم وسهولة التسيير؛
- الابداع في صنع منتجات جديدة؛
- استيعاب يد عاملة كثيرة مقارنة برأس المال؛
- قلة الأسواق والموارد؛
- القدرة على مواجهة التقلبات الاقتصادية؛
- قلة عدد مسيريها؛
- السرعة والدقة والمرونة في اتخاذ القرار؛
- دقة الإنتاج.

1 - عادل أحمد حشيش (2002)، مرجع سبق ذكره، ص40.

3- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل المؤسسات ص م مكانة هامة داخل نسيج الاقتصاديات المعاصرة، لما لها من أهمية جوهرية في تنشيط الاقتصاد القومي، وتحقيق التطور الهيكلي والتقدم ورعاية الابتكارات التكنولوجية، إلى جانب دورها في محاربة البطالة، لذا تعتبر المؤسسات ص م أحد مفاتيح التنمية الاقتصادية المستمرة، وفيما يلي تم توضيح أهميتها وفعاليتها من الناحية الاقتصادية.¹

- أتساهم في الناتج الداخلي الخام؛
- تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا؛
- تدعيم الكيانات الاقتصادية الكبرى؛
- القدرة على الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار؛
- ترقية الصادرات.

المطلب الثاني: عينة الدراسة

وقع الاختيار في هذه الدراسة على عينة عمدية (مقصودة) من المؤسسات التي تنشط في القطاع الاقتصادي، والمتمثلة في مؤسسة أ ب ل ك للتصدير والاستيراد من 2015 إلى 2018.

1- نشأة مؤسسة أ ب ل ك للتصدير والاستيراد

مؤسسة أ ب ل ك للاستيراد و التصدير ذات المسؤولية المحدودة المسماة الكائن مقرها الاجتماعي بحي البساتين 385 177 - تبسة ، برأسمال قدره : مليون و خمسون ألف دينار (11.050.000.00 دج) موضوعها: العتاد و المواد المرتبطة بميدان الخردوات و العقاقير والأدوات المنزلية و كل أدوات النظافة والصيانة المنزلية ، كل التجهيزات الآلات والأدوات الصحية من الخزف و مواد أخرى ، أدوات التدفئة والرصاصه من كل المواد كل المعدات و التجهيزات المرتبطة بالميدان الكهربائي والالكتروني ، الصفائح المفلكنة أو غير المؤكسدة ، التجهيزات ، المواد المعدات المرتبطة بقطاع البناء و الأشغال العمومية المصنوعات الزجاجية ، أدوات من المطاط و من البلاستيك موجهة لكل الاستعمالات ، المعادن و المنتجات المعدنية و الحديدية، مواد التغليف من كل المواد، كل المعدات للأشغال العمومية و البناء بما في ذلك الغيار واللواحق ، كل المعدات الفلاحية ولواحقها و قطع غيارها ، المواد الاولية، مواد صنع الدهن ، استيراد وتصدير كل الإنتاج الصناعي والخدمات بالجملة و التجزئة وكل المواد الأولية، تأسست لمدة(99) سنة بموجب القانون الأساسي المحرر بمكتبنا بتاريخ 2013/01/15 تحت

1 - شهرزاد برجى (2012)، إشكالية الاستغلال مصادر التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، جامعة أوبكر بلفايد، تلمسان، الجزائر، ص ص 51-52.

رقم 2013/60، والمعدل بموجب عقد تعديلي محرر بمكتبنا بتاريخ 2013/04/09 تحت رقم 2013/544، والمسجل بمكتب التسجيل و الطابع بتبسة بتاريخ 2013/04/10 وصل رقم 013005944، و الذي تم بموجبه رفع راس المال والحصص الاجتماعية.

2- الهيكل التنظيمي للمؤسسة

يعتبر الهيكل التنظيمي بناء أوشكل الذي يحدد التركيب الداخلي للعلاقات الرئيسية والفرعية التي تقوم بمختلف المستويات الإدارية والوحدات التنظيمية المنظمة، كما يبين أشكال وأنواع الاتصالات وشبكات العلاقات القائمة داخل المنظمة، وتمثل هذه المصالح في:¹

- مصلحة المالية والمحاسبية؛
- مصلحة المستخدمين؛
- مصلحة الإدارة والمالية؛
- مصلحة الإنتاج؛
- مصلحة النقل؛
- مصلحة الصيانة؛
- مصلحة التموين وتسيير المخزن.

مهام كل مصلحة

- **مصلحة المالية والمحاسبية:** وهي أحد مناصب الإدارة، والمالية المهمة وذلك بأنها مكلفة، بكافة العمليات نذكر منها مراقبة الميزانية والتنظيم المادي للمؤسسة، كما أن المسير يعمل على تزويد المحاسب بكافة الوثائق اللازمة لتسجيلها ومصحة الضريبة، والخزينة والاستثمار والمحاسب العامة.

- **مصلحة الإنتاج:** وهي مصلحة تتكفل بتسيير مراحل الإنتاج داخل الوحدة، وكذلك المستخدمين التابعين لها، وتحاول دوما إجراء دراسة حول الطلب لتحديد كمية المنتج اللازمة حتى يتحقق التوازن المنتظر لأنها تعتبر من أهم ممولي المنظمة.

- **مصلحة التموين وتسيير المخزون:** وتقوم بالتركيز على عتاد المطحنة أي تبدأ مهامها من تاريخ استلام الآلة إلى تاريخ إهلاكها.

- **مصلحة المستخدمين:** تعتبر العمود الفقري للمؤسسة، فهي مجموعة من الموارد المادية والبشرية، تتميز باستقلالها المعنوي وتقوم أساسا على التحكم بالطاقات البشرية للمؤسسة، ويتفرع من هذه المصلحة فرع الموارد البشرية، وفرع الأجور.

لمؤسسة أ ب ل ك للتصدير والإستيراد

- **مصلحة النقل:** حيث توفر إمكانية وصول العمال من وإلى مقر المؤسسة بحكم أنها تقع في المنطقة الصناعية، خارج المدينة ببضعة أميال.
- **مصلحة الصيانة:** ويوجد بها فرعين أساسيين: فرع الورشة، وفرع التدخل وذلك في حالة وقوع أي خلل فيما يخص آلات الإنتاج.
- **مصلحة الإدارة والمالية:** شرف هذه المصلحة على التسيير الإداري والمالي للمؤسسة، حيث أنها تعمل على القيام بمختلف الإجراءات التي تخص المؤسسة. ويمكن حصر مهام كل مصلحة في وظيفتين أساسيتين:
- **الوظيفة الإدارية:** حيث تشرف على الشؤون الداخلية للمؤسسة، وتقوم بمتابعة شؤون العاملين بها، وكذا الإشراف على تطبيق الشؤون الداخلية من أجل السير الحسن للعمل، أما الشؤون الخارجية والمتمثلة في العلاقات الخارجية بالمؤسسات الأخرى.
- **الوظيفة المالية:** من هذه الناحية هي تقوم بالإشراف على:
- السير المالي لجميع المصالح وكذا الفروع التابعة إن كان هناك فروع؛
- إعداد تقارير حول الوضع المالي للمؤسسة.

3-أهداف هذه المؤسسة

- يعرف السوق الوطني حالياً تطوراً حاسماً نتيجة التنافس الحاد الحاصل بين مختلف المؤسسات الاقتصادية، حيث تهدف هذه الأخيرة إلى التحرر والانفتاح الاقتصادي الوطني كأول خطوة لبلوغ الأسواق العالمية.
- وتركز المؤسسة انشغالها الرئيسية على عوامل ضمان السوق الاقتصادية بما في ذلك عاملي النوعية والأسعار بإتباع منهجية لضبط المستوى.
- كما تعمل وفق استراتيجية مسطرة للتسويق بهدف تحديد نقاط الضعف واقتنائها من جهة لمعرفة نقاط القوة وتطويرها من جهة أخرى، ومن أجل تحقيق ذلك الغرض تقوم خلية خاصة بعملية السبر الآراء لرصد توقع منتجات المؤسسة بالنسبة للمنتجات المنافسة لمعرفة اقتراحات المستهلك فيما يخص تطوير المنتج (النوعية، الخدمات).
- وتعتبر هذه النقطة مؤشراً رئيسياً يدلنا على بلوغ المؤسسة الواحدة من أهم الطموحات التي كانت تصبو إليها، كما يرتقب حدوث تطورات للمؤسسة تتوافق مع المحيط الاقتصادي كاقتران الأسواق العالمية وتصدير منتجاتها.¹

المطلب الثالث: أدوات وأساليب الدراسة

لقد تم استخدام المنهج التحليلي والتمثيلات البيانية لتحديد طبيعة العلاقة بين السياستين الإستثمارية والتجارية واعكاسهم على المردودية المالية، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة وإختبار فرضياتها تم الإعتماد على مجموعة من الأدوات والأساليب نذكرها فيما يلي:

1 - المؤشرات المالية

بعد إعداد الميزانية المالية والوظيفية يتم حساب مايلي:

1-1- الإحتياج في رأس المال العامل $BFR_{HEXP} = R_{HEXP} - E_{EXP}$ وينتج من التباعد الزمني الناتج من

عدم التطابق بين عمليات التسديد والتحصيل لكل عناصر دورة الاستغلال وينقسم إلى:

1-2- رقم الأعمال $CA = \frac{CA_n - CA_{n-1}}{CA_{n-1}}$ ، وهو الإيراد المتولد عن النشاط الأساسي للمؤسسة، حيث يمكن

من خلاله قياس معدل نمو النشاط باستخدام العلاقة:

كما يمكن استخدامه لقياس القدرة التنافسية للمؤسسة والمكانة السوقية مقارنة بالمنافسين الآخرين.

1-3- الفائض الإجمالي للإستغلال (EBE) وهو الفرق بين إيرادات الاستغلال ومصاريف الاستغلال المستهلكة، فهو

يقيس الثروة المالية المحققة من النشاط الأساسي، فهو ذلك الفائض المحقق من دورة الاستغلال والموجه لتغطية تآكل الاستثمارات ويمكن استخدام هذا المؤشر لقياس الكفاءة الصناعية والإنتاجية للمؤسسة كما يمكن استخدامه لاتخاذ قرارات تغير النشاط أو الاستمرار فيه أو الانسحاب منه.

1-4- الأصل الاقتصادي (AE)، يعرف بأنه مجموع الجبري للاستثمارات الصافية

والإحتياج في رأس المال العامل.

1-5- النتيجة الصافية (Rnet): تعبر النتيجة الصافية عن مقدار الثروة الصافية التي حققتها المؤسسة خلال عملياتها

سواء تعلق الأمر بالاستغلال، أو بالاستثمار أو العمليات الاستثنائية.

1-6- الإستثمارات (I): عبارة عن تكاليف وهمية خلال مدة الاستغلال (الاهتلاكات) من وجهة النتيجة، في حين أن

الخزينة تنظر إلى الاستثمارات على أساس أنها نفقة تتحملها المؤسسة عند الشراء وخاصة عند الدفع (من منظور الخزينة نفقات الاستثمار هي تدفقات سالبة).

2- نسب المردودية المالية

2-1-1- المردودية المالية Rcp: $Rcp = \frac{\text{الصفية النتيجة}}{CP}$ ، تعبر عن مدى مساهمة الأموال الخاصة في تحقيق النتيجة الصافية، ويهتم بها المساهم كما تقيس مدى القدرة على توليد الأرباح ومكافأة المساهمين في رأس مالمهم.

2-2- السياسة التجارية PE: $PE = \frac{\text{الصفية النتيجة}}{CA}$ = السياسة، التجارية وهي تعبر عن الأداء الإجمالي حيث كلما ارتفعت دل ذلك على ارتفاع الأداء الإجمالي للمؤسسة.

2-3- السياسة الإستثمارية PI: $PI = \frac{CA}{AE}$ = السياسة الإستثمارية، هي قدرة مساهمة الأصول الاقتصادية في تحقيق رقم الأعمال، وذلك بمعدل تقارن فيه بين مستوى الأصول الاقتصادية المستثمرة لتحقيق رقم أعمال معين، ويمكن هذا المعدل من حساب عدد المرات التي يتكرر فيها رقم الأعمال بنفس الحجم ليغطي الأصول الاقتصادية.

2-4- السياسة التمويلية PF: $PF = \frac{AE}{CP}$ = السياسة، التمويلية تحدد سياسة التمويل داخل المؤسسة وبأكثر دقة تقيس معدل مديونية المؤسسة لأن رأس المال المستثمر يتكون من رأس المال الخاص والديون، وعليه تسمح هذه النسبة بمعرفة مدى نجاعة المؤسسة في اختيارها لسياسة مالية معينة تسمح لها بتسجيل مستوى معين من النمو.

3- أساليب الدراسة

يعتبر برنامج Eviews10 حزمة إحصائية لنظام التشغيل Windows، تستخدم أساساً في تحليل السلاسل الزمنية الموجهة للاقتصاد القياسي. تم تطويره من قبل أحد مطوري البرامج الإحصائية (QMS)، والذي هو الآن جزء من مؤسسة IHS. تم إطلاق الإصدار الأول (1.0) في مارس 1994، م سنقوم باستخدام الإصدار الحالي من Eviews هو 10، الذي تم إصداره في يونيو 2017.

كما يعتبر أحد برامج التحليل الإحصائي للبيانات. ويعد برنامجاً متقدماً في التحليل القياسي وبناء وتقدير النماذج الاقتصادية. وهو نسخة مطورة من برنامج TSP، وقد تم تصميمه للتعامل مع المشاكل الإحصائية الناتجة عن تقدير نماذج الانحدار مثل الارتباط الذاتي (Autocorrelation) والارتباط المتعدد (Multicollinearity) وأخطاء صياغة النماذج (Heteroskedasticity) واختلاف التباين (Misspecification).

ويشتمل على تقنيات متقدمة في تحليل السلاسل الزمنية وأساليب فحص جذر الوحدة Unit Roots واختبار التكامل المشترك Cointegration Tests إضافة إلى تحليل بيانات البانل Panel Data Analysis

إن استخدام النماذج غير الخطية كنماذج الانحدار الذاتي المشروطة بعدم تجانس تباينات الأخطاء ARCH التي تهدف إلى نمذجة عوائد مؤشرات السوق والتنبؤ بالأسعار في المستقبل ودراسة ظاهرة تقلبات للأسعار (Volatility) التي غالبا ما تكون سببا في إشعال فتيل الأزمات.¹

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة

من أجل بلوغ هدف الدراسة وعرض انعكاس السياسة الإستثمارية والتجارية على المردودية المالية لمؤسسة أ ب ل ك للتصدير والإستيراد، سيتم عرض بيانات التي تم جمعها، والتي تم بناؤها بالاعتماد على مجموعة من النسب والمؤشرات المالية المستخرجة من القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة، ومن ثم تحليلها واختبار صحة الفرضيات.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

1- تطور رقم الأعمال والإحتياج لرأس المال العام

من خلال ميزانية المؤسسة وجدول حسابات النتائج ، يمكن استخراج كل من رقم الأعمال والاحتياج لرأس المال العامل كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم(02): تطور رقم الأعمال والاحتياج لرأس مال العامل

2018	2017	2016	2015	
91398155	66748541	113872538	72899773	CA
6329174	5306052	12257000	-16650960	BFR

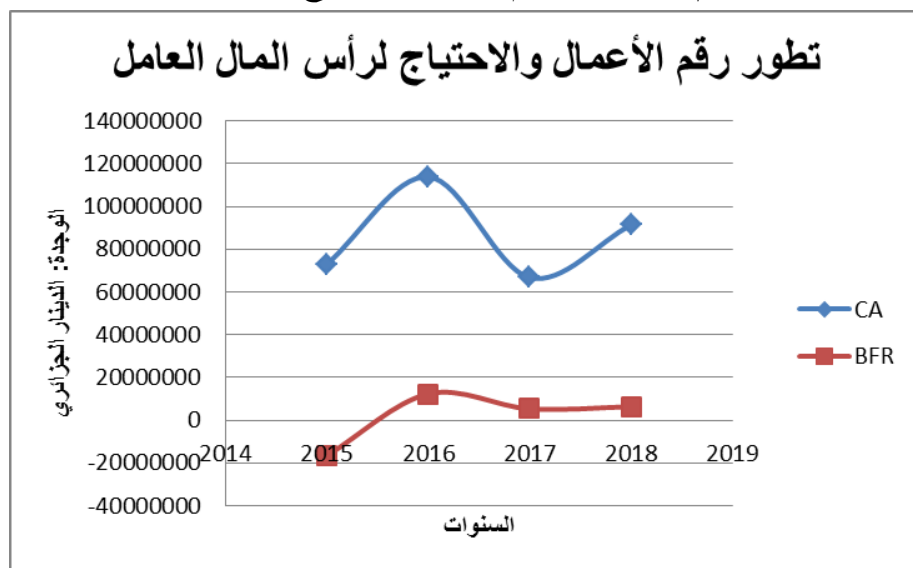
المصدر: إعداد الطالبين، اعتمادا على الميزانية وجدول حسابات النتائج لمؤسسة أ ب ل ك للتصدير والإستيراد.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن هناك تذبذب في تطور رقم الأعمال، إذ أنه هناك زيادة في رقم الأعمال سنة 2016، إلا أنه انخفض سنة 2017 ليرتفع مجددا سنة 2018، كما نلاحظ أن أقصى رقم أعمال كان سنة 2016.

1 - علي سنوسي (2017)، تحليل وقياس أثر تغيرات سعر الصرف الإسمي على معدل التضخم فالجزائر، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، الجزائر، المجلد 06، العدد 1، ص 189

كما يلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل موجب فالسنوات المدروسة حيث بلغ 12257000 سنة 2016، لينخفض بعدها إلى 5306052 سنة 2017، ويعاود الارتفاع إلى 6329174 سنة 2018، والتمثيل البياني أدناه يوضح ذلك:

الشكل رقم(02): تطور رقم الأعمال والاحتياج لرأس المال العامل



المصدر: اعداد الطالبين، بالاعتماد على الجدول رقم 02

2- تطور عناصر المردودية المالية ورقم الأعمال

من خلال ميزانية المؤسسة وجدول حسابات النتائج يمكن استخراج كل من عناصر المردودية المالية ورقم الأعمال، كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم(03): عناصر المردودية المالية

2018	2017	2016	2015	
5191039	2740924	2641009	3654800	EBE
21050000	21050000	21050000	11050000	CP
4437905	1950180	2044322	3628892	Rnet

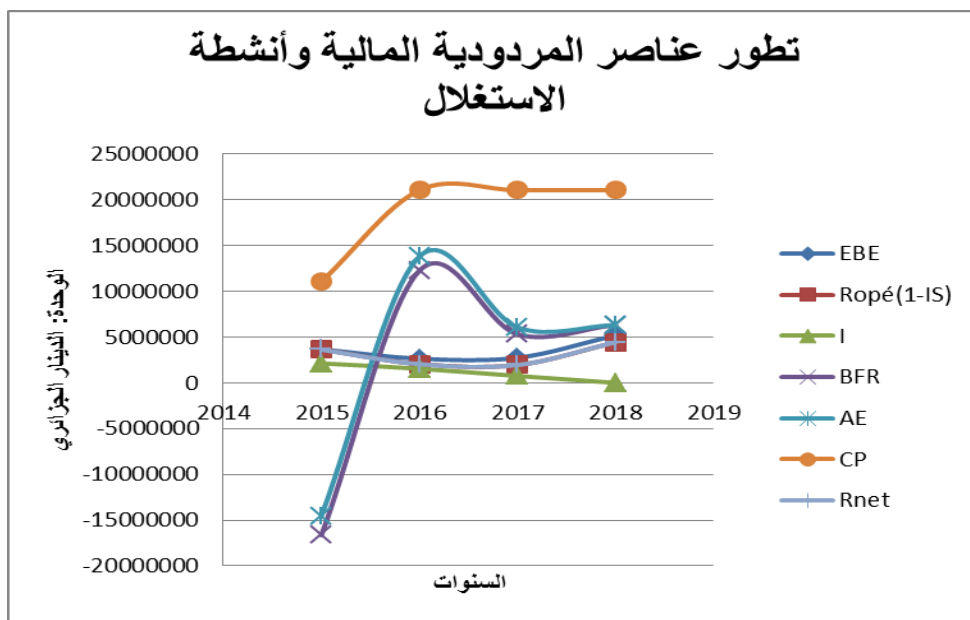
لمؤسسة أ ب ل ك للتصدير والإستيراد

4437905	1949970	2057248	3654800	Ropé(1-IS)
0	753134	1544088	2127849	I
6329174	5306052	12257000	-16650960	BFR
6329174	6059186	13801088	-14523111	AE

المصدر: إعداد الطالبين، بالاعتماد على الميزانيات وجدول حسابات النتائج المقدمة من طرف المؤسسة لسنوات الدراسة

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الفائض الإجمالي للإستغلال شهد في تزايد خلال سنوات الدراسة (2016-2018)، كما نلاحظ قيمة ثابتة للأموال الخاصة خلال سنوات الدراسة (2016-2018) وشهدت النتيجة الإجمالية تناقصا خلال سنة 2016-2017، لتتزايد بعد ذلك سنة 2018 وتسجل اعلى قيمة لها خلال سنوات الدراسة، فيما نلاحظ أن الإستثمارات شهدت تناقصا كبيرا خلال سنة 2016-2017 لتصل بعد ذلك إلى القيمة الصفرية سنة 2018، ونلاحظ كذلك أن الأصول الإقتصادية شهدت تشتتا وتناقصت خلال سنة 2017، لتزداد بعد ذلك سنة 2018، وتحقق اعلى قيمة لها سنة 2016 وخلال سنوات الدراسة، والتمثيل البياني أدناه يوضح ذلك:

الشكل (03): تطور عناصر المردودية المالية وأنشطة الإستغلال.



المصدر: إعداد الطالبين، بالاعتماد على الجدول رقم 03

3- تطور معدل المردودية المالية والسياسة الإستثمارية والتجارية

من خلال ميزانية المؤسسة وجدول حسابات النتائج يمكن استخراج كل من معدل المردودية المالية والسياسة الإستثمارية والتجارية، كما هو موضح في الجدول الآتي:

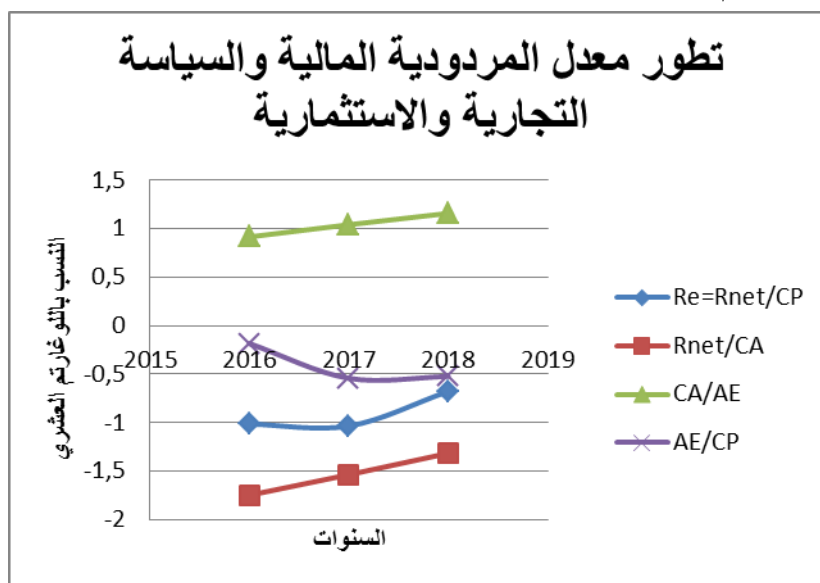
جدول (04): تطور عناصر المردودية المالية والسياسة الإستثمارية والتجارية

2018	2017	2016	2015	
0,210826841	0,092645131	0,097117435	0,328406516	Re=Rnet/CP
0,048555739	0,029216818	0,017952722	0,049779195	Rnet/CA
14,44077142	11,01609045	8,250982676	-5,019570049	CA/AE
0,300673349	0,287847316	0,655633634	-1,314308688	AE/CP

المصدر: إعداد الطالبين، بالاعتماد على الميزانيات المقدمة من طرف المؤسسة لسنوات الدراسة

- يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة المردودية المالية بلغت 0.97 سنة 2016، لتتخفف بعد ذلك سنة 2017 إلى 0.92 مقارنة بسنة 2016، وتسجل سنة 2018 نسبة قدرها 0.21 كأعلى نسبة خلال سنوات الدراسة.
- كما نلاحظ ارتفاعا ملحوظا للسياسة التجارية خلال سنوات الدراسة فقد سجلت نسبة 0.04 سنة 2016، لتواصل الارتفاع سنة 2017 بنسبة قدرها 0.02 مقارنة بسنة 2016، لتصل إلى نسبة 0.04 سنة 2018، وتعتبر أعلى نسبة لها خلال سنوات الدراسة.
- نلاحظ كذلك ارتفاعا ملحوظا للسياسة الإستثمارية خلال سنوات الدراسة فقد سجلت ارتفاعا ملحوظا خلال سنوات الدراسة، حيث تعتبر النسبة 14.44 سنة 2018، أعلى نسبة لها خلال سنوات الدراسة.
- بالنسبة للسياسة التمويلية فنلاحظ تشتت نوعا، ارتفعت سنة 2016 لتسجل نسبة قدرها 0.65، كأعلى نسبة خلال سنوات الدراسة، لتتخفف بعد ذلك سنة 2017 إلى 0.28، وترتفع إلى 0.30 سنة 2018، والتمثيل البياني الموالي يوضح ذلك:

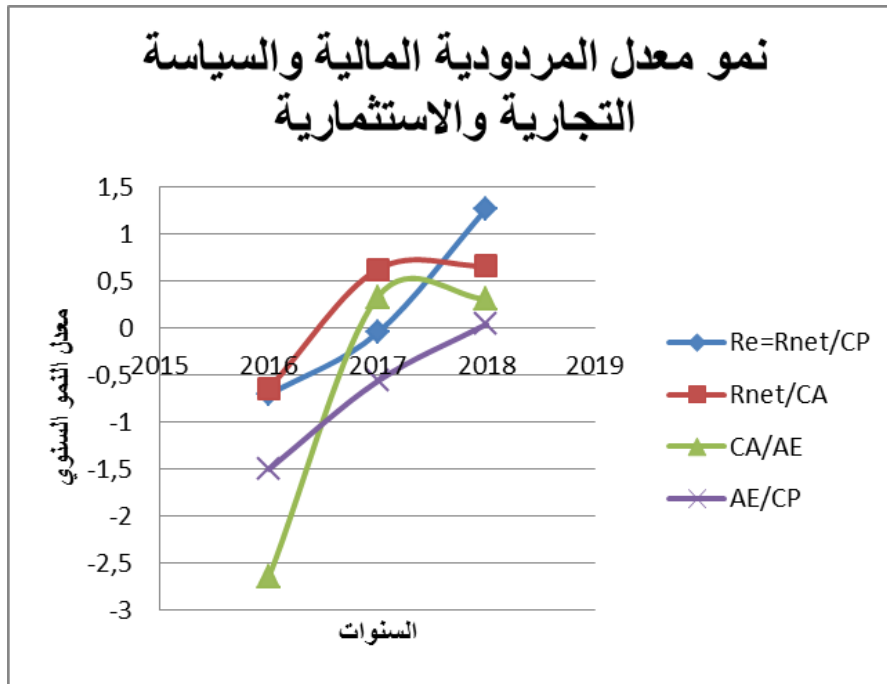
الشكل رقم (04): تطور معدل المردودية المالية والسياسة الإستثمارية والتجارية.



المصدر: إعداد الطالبين، بالاعتماد على الجدول رقم 04

- ومن خلال دراسة معدل نمو المردودية المالية والسياسة الإستثمارية والتجارية خلال فترة الدراسة يلاحظ أن معدل نمو المردودية المالية في تزايد بوجود قيم نسب سلبية بلغت -0.70 سنة 2016، لترتفع سنة 2017 إلى -0.04، ولتأخذ نسبة إيجابية سنة 2018 إلى 1.27 كأكبر نسبة سجلت خلال سنوات الدراسة.
- كما نلاحظ ارتفاع معدل نمو نسبة السياسة التجارية مع تسجيل نسبة سالبة قدرت ب -0.63 سنة 2016، وارتفعت سنة 2017 إلى 0.62، وواصلت الارتفاع إلى 0.66 سنة 2018 كأعلى نسبة حققتها خلال سنوات الدراسة.
 - نلاحظ كذلك تشتت في معدل نمو السياسة الإستثمارية بتسجيلها قيمة سالبة سنة 2016 قدرها ب -1.49، لترتفع بعد ذلك سنة 2017 إلى 0.33، وتنخفض سنة 2018 إلى 0.31، حيث سجلت أعلى قيمة خلال سنوات الدراسة سنة 2017.
 - كما يمكن ملاحظة تشتت كذلك في معدل نمو السياسة التمويلية، فقد سجلت قيمة سالبة سنة 2016 قدرت ب -1.49، لتنخفض إلى -0.56 سنة 2017، وتحقق أعلى قيمة خلال سنوات الدراسة وتحديدًا سنة 2018 بقيمة قدرها 0.04، وهذا ما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم(05): نمو معدل المردودية اتمالية والسياسة التجارية والإستثمارية.



المصدر: إعداد الطالبين، بالاعتماد على الميزانيات وجدول حسابات النتائج المقدمة من طرف المؤسسة لسنوات الدراسة.

4- أثر السياسة الإستثمارية والتجارية على المردودية المالية

بالاعتماد على برنامج Eviews10 تم بناء نماذج انحدار خطية بسيطة توضح العلاقة بين المتغير التابع والمتمثل في المردودية المالية، والمتغيرات المستقلة كل على حدا والمتمثلة في السياسة الإستثمارية والسياسة التجارية والسياسة التمويلية، وهذا من أجل معرفة مدى انعكاس هذه السياسات على المردودية المالية؛ كما تم بناء نموذج انحدار خطي متعدد يوضح تأثير كل من السياسة التجارية والسياسة الإستثمارية والسياسة التمويلية كمتغيرات مستقلة، والمردودية المالية كمتغير تابع، والجدول التالي يوضح ذلك:

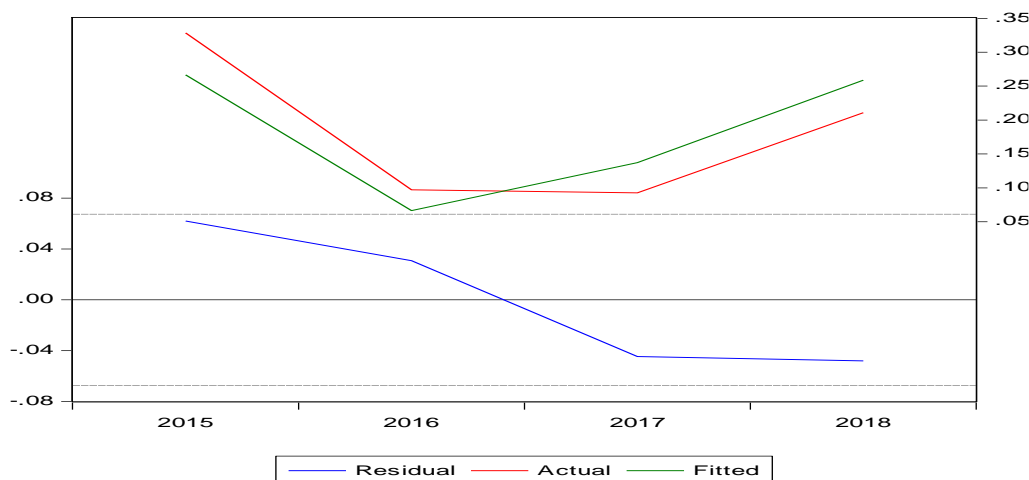
الجدول رقم (05): نماذج الانحدار الخطي بين متغيرات الدراسة

النماذج الخطية	النموذج الأول	النموذج الثاني	النموذج الثالث	النموذج الكلي
المتغيرات المستقلة	X_1 : السياسة التجارية	X_1 : السياسة الإستثمارية	X_1 : السياسة التمويلية	X_3, X_2, X_1
المتغير التابع	Y : المردودية المالية			

∕	8.2882 (0.1024)	1.97 (0.2954)	6.2635 (0.1293)	اختيار فيشر المعنوية الكلية
2.1761	2.2676	1.8309	0.7339	الارتباط الذاتي (Δw)
0.9981	0.8056	0.4963	0.7579	معامل التحديد R^2
∕	0.1802 (0.0269)	0.2485 (0.0669)	-0.0463 (0.6808)	المعلمة التقاطعية C المعنوية الجزئية
8.3977 (0.0387)	∕	∕	6.2852 (0.1294)	معلمة الانحدار X_1 المعنوية الجزئية
-0.1313 (0.0898)	∕	-0.0092 (0.2955)	∕	معلمة الانحدار X_2 المعنوية الجزئية
0.1313 (0.1293)	-0.1138 (0.1024)	∕	∕	معلمة الانحدار X_3 المعنوية الجزئية

المصدر: اعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10 الموضحة في الملحق رقم 3، الجدول 1، 2، 3، 4. من خلال الجدول رقم 05 السابق، وبالنظر إلى المعنوية الكلية لنماذج الدراسة، يلاحظ أن للنموذج الأول معنوية إحصائية في حدود 87%، كما أن له قدرة تفسيرية تفوق 75%، ومن الملاحظ أن هناك علاقة طردية بين السياسة التجارية والمردودية المالية، وهذا ما يوضحه التمثيل البياني رقم 06 للنموذج المقدر.

الشكل رقم 06: التمثيل البياني لنموذج إنحدار المردودية المالية على السياسة التجارية



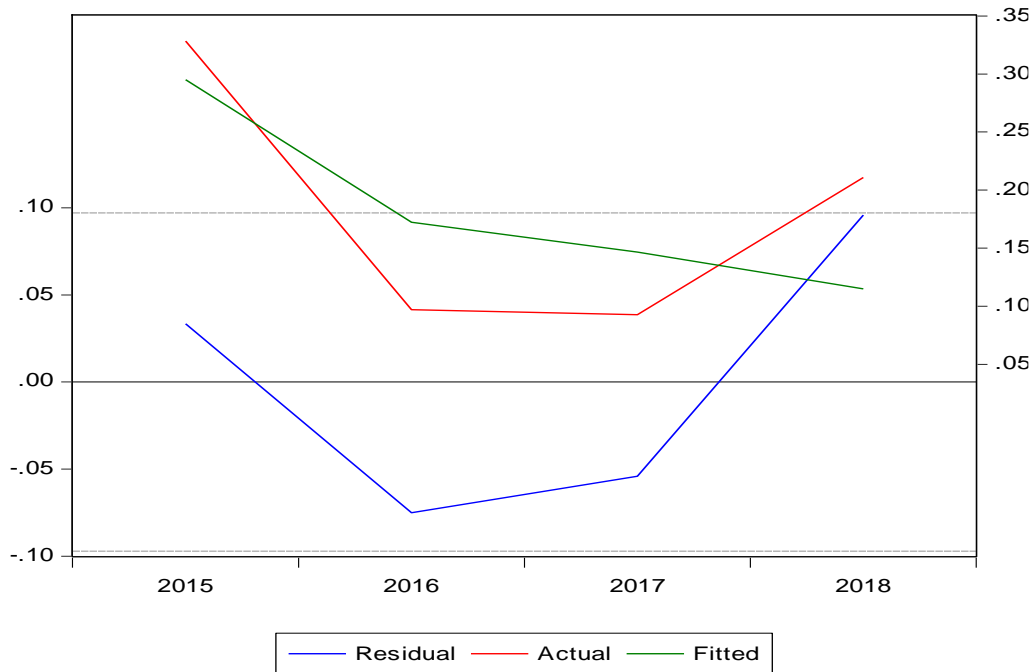
المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

لمؤسسة أ ب ل ك للتصدير والإستيراد

من خلال هذا الشكل يلاحظ أن هناك شبه من التطابق بين تطور السياسة التجارية والمردودية المالية، وهذا ما يؤكد الأهمية النسبية للسياسة التجارية.

كما يلاحظ من خلال النموذج الثاني أن له معنوية إحصائية في حدود 70%، كما أن للسياسة الإستثمارية قدرة ضعيفة على تفسير المردودية المالية تقدر ب: 49.63%، حيث يلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين السياسة الإستثمارية والمردودية المالية والتمثيل البياني رقم 07 يوضح ذلك

الشكل رقم 07: التمثيل البياني لنموذج إحدار المردودية المالية على السياسة الإستثمارية

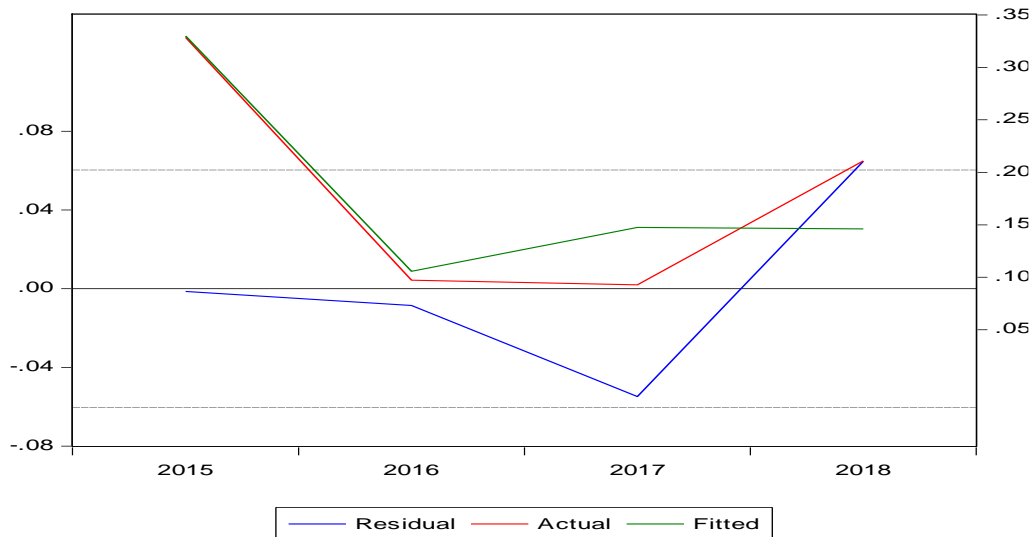


المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من خلال النموذج الثالث يلاحظ أن له معنوية إحصائية في حدود 89%، كما أن للسياسة التمويلية قدرة على تفسير المردودية المالية بنسبة تفوق 80%، حيث يوضح النموذج أن هناك علاقة عكسية بين السياسة التمويلية والمردودية المالية، وهو ما يبينه الشكل رقم 08 الموالي:

مؤسسة أ ب ل ك للتصدير والإستيراد

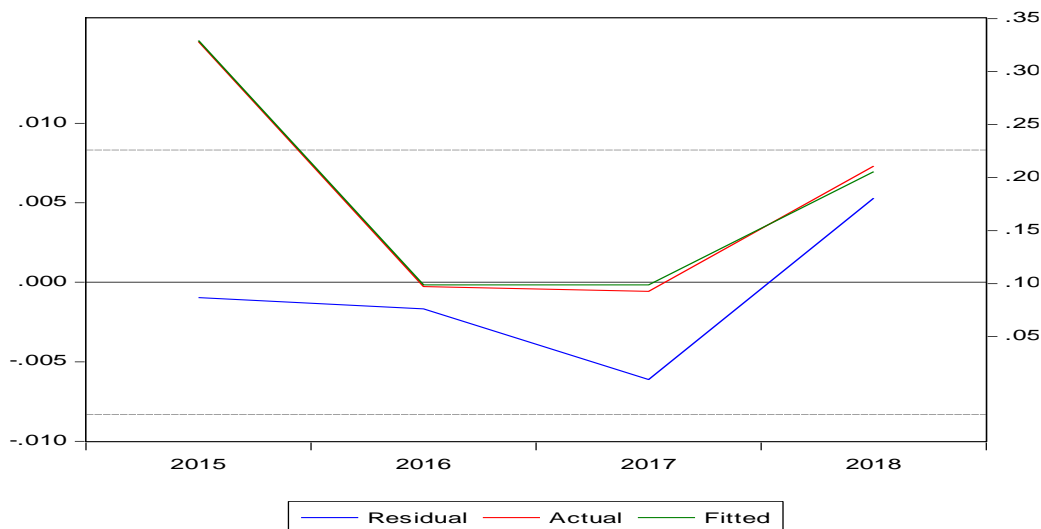
الشكل رقم 08: التمثيل البياني لنموذج إنحدار المردودية المالية على السياسة التمويلية



المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

بالنظر إلى مخرجات النموذج المقدر الذي يجمع جميع متغيرات الدراسة نجد أنه له قدرة تفسيرية تفوق 99%، إذ يلاحظ من خلاله أن هناك علاقة طردية وقوية بين السياسة التجارية والمردودية المالية، كما أن هناك علاقة طردية وضعيفة بين السياسة التمويلية والمردودية المالية، غير أن السياسة الإستثمارية لها علاقة عكسية ضعيفة بينها وبين المردودية المالية، والتمثيل البياني التالي يوضح نموذج انحدار السياسة المالية على السياسة التجارية والإستثمارية والتمويلية.

الشكل رقم 09: التمثيل البياني لنموذج إنحدار المردودية المالية على السياسة التجارية والإستثمارية والتمويلية



المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج

بعد أن تم عرض نتائج الدراسة، سيتم في هذا المطلب اجراء الدراسة التحليلية للنتائج التي تم عرضها بهدف معرفة انعكاس السياسة الإستثمارية والتجارية على المردودية المالية.

1-تحليل تطور رقم الأعمال والاحتياج في رأس المال العامل

من خلال الجدول رقم (03) والشكل رقم (02) يتضح لنا مايلي:

-رقم الأعمال: شهدت سنة 2016 زيادة في رقم الأعمال وهذا بسبب زيادة الإيرادات المتولدة عن أنشطة المؤسسة محل الدراسة كأعلى قيمة سجلتها المؤسسة خلال سنوات الدراسة، وتنخفض سنة 2017 بسبب انخفاض إيرادات المؤسسة، اما عن سنة 2018 فقد شهدت المؤسسة ارتفاعا في رقم الأعمال لارتفاع إيراداتها.

-الاحتياج في رأس المال العامل: شهدت سنة 2016 قيمة رأس المال العامل موجب ومرتفع كأعلى قيمة له خلال سنوات الدراسة علما أن بدايته كانت سالبة، وذلك بسبب أن دورة الاستغلال ولدت احتياجا ماليا وذلك راجع لارتفاع نسبة المخزون في هذه السنة، كما شهدت سنة 2017 انخفاض موجب في قيمة رأس المال العامل بسبب تباعد فترة تسديد العملاء لديونهم والتزام المؤسسة بديونها اتجاه المورد، كما شهد زيادة طفيفة سنة 2018 وذلك راجع لتباعد فترة تسديد العملاء لديونهم والتزام المؤسسة بديونها اتجاه المورد وكذلك زيادة ديون المورد اتجاه المورد.

2-تحليل تطور عناصر المردودية المالية وعناصر الاستغلال

من خلال الجدول رقم (04) والشكل رقم (03) يتضح لنا ما يلي:

-الفائض الإجمالي للاستغلال: شهدت المؤسسة انخفاض في الفائض الإجمالي للاستغلال سنة 2016 بسبب تحقيق المؤسسة زيادة في الإيرادات الناتجة عن الاستغلال وكذلك استهلاك السنة المالية بالإضافة إلى تسديد المؤسسة لأعباء المستخدمين وتسديد الضرائب والرسوم، وفي سنة 2017 ارتفع الفائض الإجمالي للاستغلال مقارنة ب2016 بالرغم من انخفاض الإيرادات وذلك بسبب انخفاض استهلاك السنة المالية والأعباء الأخرى، وشهدت سنة 2018 ارتفاعا في قيمة الفائض الإجمالي للاستغلال كأعلى قيمة له خلال سنوات الدراسة وذلك نتيجة تحسن نشاط المؤسسة وانخفاض في قيمة الضرائب والرسوم.

-الأموال الخاصة: قيمة الأموال الخاصة ثابتة خلال سنوات الدراسة لعدم رغبة المؤسسة بتوسيع نشاطها.

لمؤسسة أ ب ل ك للتصدير والإستيراد

-الاستثمارات: انخفاض استثمارات المؤسسة خلال سنوات الدراسة نظرا لاهتلاك الأصول الثابتة سنتي 2016 و2017، أما بالنسبة لسنة 2018 فقد قررت المؤسسة بيع كل أصولها وتغيير نشاطها.

-الأصول الاقتصادية: شهدت الأصول الإقتصادية زيادة سنة 2016 بسبب زيادة الإحتياج في رأس المال العامل، وانخفضت سنة 2017 بسبب انخفاض الإحتياج في رأس المال العامل والانخفاض كذلك في قيمة الإستثمارات، وزادت سنة 2018 وأخذت قيمة الإحتياج في رأس المال العامل بسبب انعدام الإستثمارات وأخذها قيمة صفرية.

3-تحليل تطور عناصر المردودية المالية والسياسة الإستثمارية والتجارية

من خلال الجدول رقم (04) والشكل رقم (04-05) يتضح لنا ما يلي:

-السياسة التجارية: قدرت نسبة السياسة الإستثمارية سنة 2016 ب 0.01 الخاصة بالمؤسسة محل الدراسة، لتشهد النسبة ارتفاعا سنة 2017 و2018 مقارنة بسنة 2016 بسبب تحقيق المؤسسة للأرباح وأحجام مرتفعة لرقم الأعمال

-السياسة الإستثمارية: قدرت نسبة السياسة الإستثمارية سنة 2016 ب 8.25 الخاصة بالمؤسسة محل الدراسة، لتشهد ارتفاعا سنة 2017 و2018 مقارنة بسنة 2016 بسبب ارتفاع الإيراد المتولد من نشاط المؤسسة وكذلك تاكل استثمارات المؤسسة.

-السياسة التمويلية: نسبة السياسة التمويلية متذبذب خلال سنوات الدراسة وهذا بسبب التقلب الشديد في الأصول الاقتصادية .

-المردودية المالية: شهدت المردودية المالية تذبذب في نسبها بانخفاض سنة 2017 وزيادة سنة 2018 رغم تطور سياستها الإستثمارية والتجارية هذا ما يدل على تأثرها أيضا بالسياسة التمويلية هذا ما يبرر الانخفاض سنة 2017 فبانخفاض السياسة التمويلية للمؤسسة انخفضت مردوديتها المالية، من خلال الأشكال والجدول أعلاه والتحليل محل الدراسة نستنتج وجود تطور بطيء على مستوى السياسة التجارية، يقابله ارتفاع في نسبة السياسة الإستثمارية من سنة لأخرى، حيث أظهر هذان المؤشران أن المؤسسة لديها نوعا من الكفاءة في استخدام مواردها وفي إدارة ممتلكاتها، كما أنها تعمل بمستوى لا بأس به من الطاقة الإنتاجية، بالتالي يمكنها زيادة حجم أرباحها ورقم أعمالها، رغم كل هذا التطور والارتفاع ومنه يمكن القول أن سياسات المردودية المالية تنعكس عليها بشكل أو باخر وعليه وجب تحسين جميع السياسات الخاصة بالمردودية المالية من أجل تحسين مردودية أي مؤسسة.

4-تحليل أثر السياسة الإستثمارية والتجارية على المردودية المالية

من خلال الجدول رقم (05) والأشكال رقم (06 الى 09) يتضح أن هناك تأثير طردي للسياسة التجارية على مردودية المؤسسة محل الدراسة، اذ تتوقف السياسة التجارية للمؤسسة على مدى تحقيقها للأرباح وأحجام مرتفعة لرقم الأعمال، وهذا بفضل تضافر كافة الجهود لدفع عجلة نشاط المؤسسة من أجل البحث عن أسواق جديدة، وبالتالي زيادة حصصها في السوق وهو ما ظهر جليا من خلال تطور معدل السياسة التجارية خلال فترة الدراسة، الأمر الذي انعكس على الأداء الإجمالي للمؤسسة، وبالتالي المساهمة في تحقيق المالية.

يتضح من خلال ماسبق، أن للسياسة الإستثمارية تأثير ضعيف وغير معنوي على المردودية المالية، وبالرغم من تطور معدل السياسة الإستثمارية خلال سنوات الدراسة وقدرة المؤسسة على تحقيق رقم أعمال بمساهمة الأصولالاقتصادية، الا أن هذه السياسة تؤثر عكسيا على مردودية المؤسسة، وهذا بسبب السياسة الإستثمارية المتبعة من طرف المؤسسة، حيث حققت المؤسسة فائضا في رأس المال العامل بداية فترة الدراسة وبالتحديد سنة 2015، وهو ماسبب في ظهور معدل السياسة الإستثمارية سالبا، من خلال النظر إلى السنوات المتبقية من الدراسة يتضح أن السياسة الإستثمارية في تطور، غير أن هذا التطور يرجع إلى ارتفاع الأيراد المتولد من نشاط المؤسسة من جهة ومن جهة أخرى تاكل استثمارات المؤسسة وعدم تجديدها وهو ما انعكس سلبا على مردودية المؤسسة. وبالتالي فان السياسة الإستثمارية المتبعة من طرف المؤسسة قد تكون هدفها التخلي عن استثماراتها وانتهاج استراتيجية أخرى أو أنها بصدد تغيير نشاطها.

بالرجوع إلى العناصر المكونة للمردودية المالية، نجد أن للسياسة التمويلية دور مهم في تحقيق المردودية المالية، حيث أنها تقيس معدل مديونية المؤسسة، وبالتالي تحديد سياسة التمويل داخل المؤسسة، ومن خلال النظر إلى تطور السياسة التمويلية في المؤسسة محل الدراسة نجده متذبذب بالرغم من ثبات الأموال الخاصة منذ سنة 2016، ويرجع هذا إلى التقلب الشديد في الأصول الاقتصادية مما أثر سلبا على المردودية المالية للمؤسسة، وهذا ما أكدته نتائج النحدر النموذج المقدر للمردودية المالية على السياسة التمويلية.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا التعرف على انعكاس السياسة الإستثمارية والتجارية على المردودية المالية لمؤسسة أ ب ل ك للتصدير والإستيراد، وذلك من خلال عرض نتائج هذه الدراسة، وتحليلها باستخدام المؤشرات والنسب المالية وكذلك بعض منحنيات البيانات، وقد تم التوصل إلى أن السياسة الإستثمارية للمؤسسة لها تأثير ضعيف على المردودية المالية، وتؤثر عكسا على المؤسسة لهذه المؤسسة، بينما تؤثر السياسة التجارية طرديا على المردودية المالية للمؤسسة، فبتطورها تطورت المردودية المالية للمؤسسة، وتم التوصل أيضا إلى أن للسياسة التمويلية دور مهم في تحسين المردودية المالية، حيث بالرغم من تطور السياسة الإستثمارية والتجارية استنتج أن المردودية المالية تطور بنسب ضعيفة في حالة انخفاض السياسة التمويلية ومنه تتحسن المردودية المالية فقط بتحسين كافة السياسات المتعلقة بالمردودية المالية والمتمثلة فالسياسة الإستثمارية و التجارية وكذلك السياسة التمويلية.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

تتضمن خاتمة هذا البحث جملة من النتائج والإقتراحات التي يتم إظهارها للمردودية المالية بصفة عامة، والسياسة الإستثمارية والتجارية بصفة خاصة، العلاقة بينهما، إضافة الى عرض آفاق البحث لغير غرض فتح مجال البحث في هذا الموضوع، وذلك فيما يلي:

1. نتائج إختبار الفرضيات

حاولت هذه الدراسة -انعكاس السياسة الإستثمارية والتجارية على المردودية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- معالجة إشكالية البحث التالية: ما مدى إنعكاس السياسة الإستثمارية والتجارية على المردودية المالية لمؤسسة أ ب ل ك للتصدير والاستيراد خلال الفترة 2015-2016؟ من خلال عرض الإطار النظري للسياسة الإستثمارية والتجارية وكذلك المردودية المالية، وإنطلاقا من الفرضيات الأساسية وبإعتماد على الأساليب والأدوات الإحصائية، تم التوصل إلى النتائج التالية:

تسعى مؤسسة أ ب ل ك للاستيراد والتصدير -تبسة- إلى تعظيم أرباحها وتوفير الأموال الكافية لضمان استمرار نشاطها، حيث تشير نتائج الدراسة إلى أن المؤسسة حققت عائدا ماليا نتيجة لاستثمار أموال أصحابها وهذا ما يعني قبول الفرضية الأولى، حيث ساهم في تحقيق هذا العائد عدة عوامل ولعل من أهمها تظافر كافة الجهود لدفع عجلو نشاط المؤسسة من أجل البحث عن أسواق جديدة، وبالتالي زيادة حجمها في السوق، وهو ما ظهر جليا من خلال تطور معدل السياسة التجارية خلال فترة الدراسة الأمر الذي انعكس على الأداء الإجمالي للمؤسسة وبالتالي المساهمة في تحقيق المردودية المالية، وهذا ما يقودنا إلى قبول الفرضية الثانية، وبالرغم من تطور معدل السياسة الإستثمارية خلال فترة الدراسة وقدرة المؤسسة على تحقيق رقم أعمال بمساهمة الأصول الاقتصادية، إلا أن هذه السياسة تؤثر عكسا على مردودية المؤسسة، وهذا ما يعني رفض الفرضية الثالثة.

2. نتائج الدراسة

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تعمل السياسة التجارية على الحفاظ على الإنتاج المحلي وحمائته من المنافسة الأجنبية؛
- تحقيق معدل مردودية جيد هدف تبغيه أي مؤسسة من أجل سلامة مركزها المالي من جهة وصحة تسيير الذي تنتهجه من جهة؛
- تتأثر المردودية المالية لأي مؤسسة بتأثر مكوناتها سواء سلبا أو إيجابا؛

- تؤثر السياسة الإستثمارية والتجارية وتتأثر بالمروددية المالية أي أن هناك علاقة سببية بينهما في الاتجاهين؛
- وجود علاقة طردية للسياسة التجارية على المروددية المالية؛
- وجود علاقة عكسية غير دالة للسياسة الإستثمارية على المروددية المالية؛
- للسياسة التمويلية دور مهم في تحقيق المروددية المالية.

3. الاقتراحات والتوصيات

تمدنا النتائج التي خلص إليها في هذا البحث بجملة من الأفكار حول سياسات المكونة للمروددية المالية، ويمكن صياغة تلك الأفكار في شكل إقتراحات كما يلي:

- تحسين المؤسسة لسياساتها الإستثمارية والتجارية وكذلك التمويلية ينتج عنه تحسن ملحوظ للمروددية المالية؛
- لاستمرار أي مؤسسة وتحقيق أهدافها وجب عليها تحسين سياساتها التجارية من أجل مرودديتها المالية؛
- إدراج أهمية كبيرة للسياسة الإستثمارية والتجارية لكل مؤسسة يسمح لها بتحقيق مروددية مالية جيدة؛
- إقتراح على المؤسسة القيام ببعض التحليلات المالية والتي لا تتطلب اختصاصين ماليين، وذلك من أجل رفع وتحسين مستوى مرودديتها المالية.

4. الآفاق

تبين من خلال تحليل ودراسة جوانب موضوع البحث وجود مفاهيم هامشية، ولكنها مهمة في مجال دراسة السياسة الإستثمارية والتجارية وانعكاسهما على المروددية المالية، حيث شكلت حدود نظرية في البحث ما يتيح المجال للغير للبحث والتوسع فيها، ومن أهمها نجد:

- السياسة التمويلية ودورها في تحسين المروددية المالية؛
- انعكاس الإيرادات والاستثمارات على المروددية المالية؛
- أثر الرفع المالي على مروددية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دور السياسة التجارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

قائمة المراجع

1-المراجع باللغة العربية

1-1-الكتب

1. أحمد عبد الرحمن أحمد (2001)، مدخل إلى ادارة الأعمال الدولية، دار المريخ، الرياض، السعودية، ط2؛
2. زكرياء لشهب، (2010)، دور عتبة المردودية، مكتبة الوفاء القانونية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط1؛
3. زينب حسين، عوض الله، (2004) الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ط1؛
4. طارق يوسف حسن جابر(2007)، السياسة التجارية الخارجية في النظام الاقتصادي الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ط1؛
5. معروف هوشار(2009)، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1؛
6. مليكة زغيب وميلود بوشنقىر(2010)، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط1؛
7. ناصري دادي عدون، (2008)، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، دار الحمديّة العامة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1؛
8. عبد الحميد عبد المطلب(2003)، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، دار الشرق للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر؛ ط1،
9. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب(2002)، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ط1؛
10. علي عباس (2008)، الإدارة المالية، اثناء للمشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1؛
11. علي عبد الفتاح أبو شرار (2010)، الاقتصاد الدولي "نظريات وسياسات"، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط2؛
12. رايح خوني (2008)، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، اترك للطباعة والنشر، الجزائر، ط1؛

13. شريف علي الصوص(2012)، التجارة الدولية"الأسس والتطبيقات"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط1؛

1-2-المذكرات والرسائل الجامعية

14. حدانة نذير(2010)، دور التشخيص المالي في تحسين المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة الاخوة عموري للأجر الأحمر، مذكرة ماجيستر، بسكرة، الجزائر؛

15. محمد امين عكوش (2011)، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجيستر، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر3، الجزائر؛

16. سامية عزيز(2014)، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة؛ الجزائر؛

17. عبد القادر بابا (2004)، سياسة الإستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العلمية الراهنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر؛

18. علي الأبيض (2014)، أثر الرفع المالي على المردودية المالية، رسالة ماجيستر، جامعة قاصدي مرباح، تخصص مالية المؤسسة، ورقلة، الجزائر؛

19. عبد الوهاب دادان(2008)، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر؛

20. تودرت اكلي(2009)، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر3، الجزائر؛

21. شهرزاد برججي(2012)، إشكالية الاستغلال مصادر التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجيستر، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر؛

22. اليمين سعادة(2008)، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير، علوم تجارية، باتنة، الجزائر؛

1-3-المجلات والمطبوعات

23. منير نوري (2018)، دراسة النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 14، العدد 19؛

24. سالم الأعرجي (2010)، دراسة أثر مخاطر المديونية على سياسات الإستثمار، مجلة الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل، الأردن، المجلد 11، العدد 84؛

25. سليم جابو(2016)، محاضرات في مقياس التحليل المالي، مطبوعة موجهة لطلبة أولى ماستر، تخصص تمويل مصرفي، جامعة الشيخ العربي التبسي-تبسة؛

26. عبد المالك مهري (2013)، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشر قياس المردودية، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، الجزائر، المجلد 5، العدد 13؛

27. علي سنوسي (2017)، تحليل وقياس أثر تغيرات سعر الصرف الإسمي على معدل التضخم فالجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، الجزائر، المجلد 06، العدد 1؛

28. فلة عاشور (2018)، النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، المجلد 14، العدد 19؛

29. رافعة إبراهيم الحمداني(2010)، دراسة أثر مخاطر المديونية على سياسات الاستثمار، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الأردن؛

2-المراجع باللغة الاجنبية

30. Jean Luis Amelton(2002), **l'essentiel à connaître en gestion financière**, Maxima, 3^{ème} édition, Paris;

31. Patrice Vizzavona(1999), **gestion financière**, 9^{ème} édition, Alger.

الملاحق

الملحق رقم 01: الميزانية المالية للسنوات 2016-2018

جدول رقم 01: الميزانية المالية للسنوات 2015-2016

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		N.I.F 0 0 1 3 1 2 0 5 8 4 0 2 8 7 6											
Désignation de l'entreprise:		SARL APEQ IMPORT EXPORT IMPORT EXPORT											
Activité:		QUINCAILLERIE											
Adresse:		ART/DES JARDINS 385/177 TEBESSA											
Exercice clos le		31/12/16											
BILAN (ACTIF)													
ACTIF	2016			2015									
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net									
ACTIFS NON COURANTS													
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif													
Immobilisations incorporelles													
Immobilisations corporelles													
Terrains													
Bâtiments													
Autres immobilisations corporelles	2 918 803	1 374 714	1 544 088	2 127 849									
Immobilisations en concession													
Immobilisations encours													
Immobilisations financières													
Titres mis en équivalence													
Autres participations et créances rattachées													
Autres titres immobilisés													
Prêts et autres actifs financiers non courants													
Impôts différés actif													
TOTAL ACTIF NON COURANT	2 918 803	1 374 714	1 544 088	2 127 849									
ACTIF COURANT													
Stocks et encours	15 745 838		15 745 838	15 083 449									
Créances et emplois assimilés													
Clients	4 778 627		4 778 627	15 225 855									
Autres débiteurs				1 797 544									
Impôts et assimilés				2 284 693									
Autres créances et emplois assimilés													
Disponibilités et assimilés													
Placements et autres actifs financiers courants													
Trésorerie	21 776 207		21 776 207	42 336 741									
TOTAL ACTIF COURANT	42 300 673		42 300 673	76 728 284									
TOTAL GENERAL ACTIF	45 219 477	1 374 714	43 844 762	78 856 134									

جدول رقم 02: الميزانية المالية للسنوات 2015-2016

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		N.I.F 0 0 1 3 1 2 0 5 8 4 0 2 8 7 6												
Désignation de l'entreprise:		SARL APEQ IMPORT EXPORT												
		IMPORT EXPORT												
Activité:		QUINCAILLERIE												
Adresse:		ART/DES JARDINS 385/177 TEBESSA												
Exercice clos le		31/12/16												
BILAN (PASSIF)														
		2016	2015											
CAPITAUX PROPRES														
Capital émis		21 050 000	11 050 000											
Capital non appelé														
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)														
Ecart de réévaluation														
Ecart d'équivalence (1)														
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		5 673 214	3 628 892											
Autres capitaux propres - Report à nouveau		1 675 151	5 675 151											
Part de la société consolidante (1)														
Part des minoritaires (1)														
TOTAL I		28 398 366	20 354 044											
PASSIFS NON-COURANTS														
Emprunts et dettes financières		5 000 000	5 000 000											
Impôts (différés et provisionnés)														
Autres dettes non courantes														
Provisions et produits constatés d'avance														
TOTAL II		5 000 000	5 000 000											
PASSIFS COURANTS:														
Fournisseurs et comptes rattachés		8 267 466	51 660 422											
Impôts		1 268 671	313 489											
Autres dettes		910 259	910 259											
Trésorerie passif			617 918											
TOTAL III		10 446 396	53 502 090											
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		43 844 762	78 856 134											

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

جدول رقم 03: الميزانية المالية للسنوات 2017-2018

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		N.I.F 0 0 1 3 1 2 0 5 8 4 0 2 8 7 6												
Désignation de l'entreprise: SARL APEQ IMPORT EXPORT														
Activité:	QUINCAILLERIE													
Adresse:	ART/DES JARDINS 385/177 TEBESSA													
Exercice clos le		31/12/18												
BILAN (PASSIF)														
	2018	2017												
CAPITAUX PROPRES														
Capital émis	21 050 000	21 050 000												
Capital non appelé														
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)														
Ecart de réévaluation														
Ecart d'équivalence (1)														
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	11 919 842	7 481 936												
Autres capitaux propres - Report à nouveau	1 801 201	1 801 201												
Part de la société consolidante (1)														
Part des minoritaires (1)														
TOTAL I	34 771 043	30 333 137												
PASSIFS NON-COURANTS														
Emprunts et dettes financières														
Impôts (différés et provisionnés)														
Autres dettes non courantes														
Provisions et produits constatés d'avance														
TOTAL II														
PASSIFS COURANTS:														
Fournisseurs et comptes rattachés	12 143 790	1 172 963												
Impôts	3 084 003	2 301 676												
Autres dettes	582 171	416 464												
Trésorerie passif														
TOTAL III	15 809 965	3 891 105												
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	50 581 008	34 224 243												

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

KHALDI Mabrouk
COMPTABLE AGREE
 Cité Thavest - TEBESSA

جدول رقم 04: الميزانية المالية للسنوات 2017-2018

Designation de l'entreprise:	SARL APBQ IMPORT EXPORT
Activité:	QUINCAILLERIE
Adresse:	ART/DES JARDINS 368/177 TEEESSA

Exercice clos le 31/12/18

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2018			2017
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	2 918 803	2 918 802	0	753 134
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	2 918 803	2 918 802	0	753 134
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	4 690 069		4 690 069	5 978 234
Créances et emplois assimilés				
Clients	9 002 556		9 002 556	500 725
Autres débiteurs	1 073 245		1 073 245	
Impôts et assimilés	3 707 092		3 707 092	
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	32 105 044		32 105 044	26 992 034
TOTAL ACTIF COURANT	30 551 008		30 551 008	33 471 103
TOTAL GENERAL ACTIF	33 432 511	2 918 802	30 551 008	34 224 143

KHADI Mohamed
COMPTABLE AGENCE
003 443000 - TEEESSA

الملحق رقم 02: جدول حساب النتائج للسنوات 2015-2018

جدول رقم 01: حساب النتائج للسنوات 2015-2016

Identification de l'entreprise: SARL APEQ IMPORT EXPORT
 IMPORT EXPORT
 Activité: QUINCAILLERIE
 Adresse: ART/DES JARDINS 385/177 TEBESSA

Exercice du 01/01/16 au 31/12/16

COMPTÉ DE RESULTAT

RUBRIQUES	2016		2015	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Costes de marchandises		113 872 538		72 899 77
Production vendue				
Produits fabriqués				
Prestations de services				
Vente de travaux				
Coûts annexes				
Frais, remises, ristournes accordés				
Charge d'affaires net des Rabats, remises, ristournes		113 872 538		72 899 77
Production stockée ou déstockée				
Production immobilisée				
Productions d'exploitation				
Production de l'exercice		113 872 538		72 899 77
Costes de marchandises vendues	103 250 022		85 560 400	
Coûts premières				
Coûts approvisionnements	3 440 626			
Coûts des stocks				
Coûts d'études et de prestations de services				
Coûts consommations			420 007	
Frais: remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous traitance générale				
Locations				
Coûts				
Entretien, réparations et maintenance				
Primes d'assurances				
Coûts extérieurs				
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires			30 000	
Publicité	24 110		15 470	
Déplacements, missions et réceptions				
Coûts services	667 417		238 500	
Frais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
Coûts consommations de l'exercice	107 352 176		86 712 573	
Coûts ajoutés d'exploitation (I-II)		6 490 362		8 187 33

جدول رقم 02: جدول حساب النتائج للسنوات 2015-2016

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		N.I.F 0 0 1 3 1 2 0 5 8 4 0 2 8 7 6													
Désignation de l'entreprise:		SARL APEQ IMPORT EXPORT													
		IMPORT EXPORT													
Activité:		QUINCAILLERIE													
Adresse:		ART/DES JARDINS 385/177 TEBESSA													
Exercice du		01/01/16				au		31/12/16							
COMPTE DE RESULTAT/.															
RUBRIQUES	2016		2015												
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)											
Charges de personnel	1 016 532		1 512 000												
Impôts et taxes et versements assimilés	2 832 821		1 020 594												
IV-Excédent brut d'exploitation		2 641 009		3 654 800											
Autres produits opérationnels															
Autres charges opérationnelles	0														
Dotations aux amortissements	583 760														
Provision															
Pertes de valeur															
Reprise sur pertes de valeur et provisions															
V-Résultat opérationnel		2 057 248		3 654 800											
Produits financiers															
Charges financières	12 926		25 908												
VI-Résultat financier	12 926		25 908												
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		2 044 322		3 628 892											
Eléments extraordinaires (produits) (*)															
Eléments extraordinaires (charges) (*)															
VIII-Résultat extraordinaire															
Impôts exigibles sur résultats															
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire															
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		2 044 322		3 628 892											

(*) A détailler sur état annexe à joindre

KHALDI Mahron
COMPTABLE
Cité Thévest - TEBESSA

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مديرية الشؤون المالية
الولاية رقم 30
الرقم 037483801
7207/AVUS

جدول رقم 03: حساب النتائج للسنوات 2017-2018

RUBRIQUES		2018		2017	
		DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises			91 398 155		68 748 541
Production vendue	Produits fabriqués				
	Prestations de services				
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			91 398 155		68 748 541
Production stockée ou déstockée					
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			91 398 155		68 748 541
Achats de marchandises vendues		82 947 952		62 909 574	
Matières premières					
Autres approvisionnements					
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations					
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations				
	Entretien, réparations et maintenance				
	Primes d'assurances	8 594			
	Personnel extérieur à l'entreprise				
Services extérieurs	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	54 603			
	Publicité				
	Déplacements, missions et réceptions				
Autres services		957 389		672 491	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		83 988 539		63 993 910	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			7 429 615		4 754 630
Charges de personnel		909 600		353 880	
Impôts et taxes et versements assimilés		1 328 976		1 659 828	
IV-Excédent brut d'exploitation			5 191 039		2 740 924
Autres produits opérationnels					
Autres charges opérationnelles					
Dotations aux amortissements		753 134		790 954	
Provision					
Pertes de valeur					
Reprise sur pertes de valeur et provisions					

KHALDI Mabrouk 845
COMPTABLE AGREÉ
Cité Thévéc - TEBESSA

0374... la suite sur la page suivante

جدول رقم 04: جدول حساب النتائج للسنوات 2018-2017

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		N.I.F 0 0 1 3 1 2 0 5 8 4 0 2 8 7 6									
Désignation de l'entreprise: SARL APEQ IMPORT EXPORT											
Activité: QUINCAILLERIE											
Adresse: ART/DES JARDINS 385/177 TEBESSA											
Exercice du 01/01/18	au 31/12/18										
COMPTE DE RESULTAT/..											

RUBRIQUES	2018		2017	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
V-Résultat opérationnel		4 437 905		1 949 970
Produits financiers				209
Charges financières				
VI-Résultat financier				209
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		4 437 905		1 950 180
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		4 437 905		1 950 180

(*) A détailler sur état annexe à joindre

التصديق على الحسابات السنوية للشركة
 بتاريخ 31/12/2018
 السيد: **KEHALDI Mabrouk**
COMPTABLE AGREÉ
 Cité Invest. TEBESSA
 03742.38.97
 2018/03

ملحق رقم 03: نتائج برنامج Eviews10

الجدول رقم 01: نتائج تقدير نموذج إنحدار المردودية المالية على السياسة الإستثمارية

Dependent Variable: RE_RNET_CP
 Method: Least Squares
 Date: 06/16/20 Time: 07:36
 Sample: 2015 2018
 Included observations: 4

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.248571	0.067746	3.669188	0.0669
CA_AE	-0.009247	0.006587	-1.403975	0.2955
R-squared	0.496367	Mean dependent var	0.182249	
Adjusted R-squared	0.244550	S.D. dependent var	0.111736	
S.E. of regression	0.097117	Akaike info criterion	-1.518941	
Sum squared resid	0.018864	Schwarz criterion	-1.825794	
Log likelihood	5.037882	Hannan-Quinn criter.	-2.192307	
F-statistic	1.971145	Durbin-Watson stat	1.838905	
Prob(F-statistic)	0.295467			

الجدول رقم 02: نتائج تقدير نموذج إنحدار المردودية المالية على السياسة التجارية

Dependent Variable: RE_RNET_CP
 Method: Least Squares
 Date: 06/16/20 Time: 19:27
 Sample: 2015 2018
 Included observations: 4

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.046382	0.097358	-0.476411	0.6808
RNET_CA	6.285203	2.511353	2.502716	0.1294
R-squared	0.757974	Mean dependent var	0.182249	
Adjusted R-squared	0.636962	S.D. dependent var	0.111736	
S.E. of regression	0.067324	Akaike info criterion	-2.251745	
Sum squared resid	0.009065	Schwarz criterion	-2.558598	
Log likelihood	6.503491	Hannan-Quinn criter.	-2.925111	
F-statistic	6.263588	Durbin-Watson stat	0.733982	
Prob(F-statistic)	0.129383			

الجدول رقم 03: نتائج تقدير نموذج إنحدار المردودية المالية على السياسة التمويلية

Dependent Variable: RE_RNET_CP
Method: Least Squares
Date: 06/16/20 Time: 19:33
Sample: 2015 2018
Included observations: 4

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.180253	0.030176	5.973299	0.0269
AE_CP	-0.113816	0.039534	-2.878938	0.1024
R-squared	0.805604	Mean dependent var	0.182249	
Adjusted R-squared	0.708406	S.D. dependent var	0.111736	
S.E. of regression	0.060337	Akaike info criterion	-2.470892	
Sum squared resid	0.007281	Schwarz criterion	-2.777745	
Log likelihood	6.941785	Hannan-Quinn criter.	-3.144258	
F-statistic	8.288284	Durbin-Watson stat	2.267638	
Prob(F-statistic)	0.102445			

الجدول رقم 04: نتائج تقدير نموذج إنحدار المردودية المالية على السياسة التجارية والإستثمارية والتمويلية

Dependent Variable: RE_RNET_CP
Method: Least Squares
Date: 06/16/20 Time: 19:37
Sample: 2015 2018
Included observations: 4

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RNET_CA	8.397746	0.511465	16.41899	0.0387
CA_AE	-0.016739	0.002377	-7.042268	0.0898
AE_CP	0.131390	0.027069	4.853878	0.1293
R-squared	0.998150	Mean dependent var	0.182249	
Adjusted R-squared	0.994450	S.D. dependent var	0.111736	
S.E. of regression	0.008324	Akaike info criterion	-6.625690	
Sum squared resid	6.93E-05	Schwarz criterion	-7.085970	
Log likelihood	16.25138	Hannan-Quinn criter.	-7.635739	
Durbin-Watson stat	2.176197			